جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغــة العربيــة

جدليّة المعنى والصحة النحويّة

بحث

(فيما يكون به المعنى عاملاً نحويًا)

الدكتور
نجاح فاهم صابر العبيدي
أستاذ اللسانيات المساعد في الدراسات العليا / قسم اللغة العربية
كليّة التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء

١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيّد الخلق محمّد وآله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه المنتجبين، إلى يوم الدين .

أما بعد :

فليس بدعًا أن نقول إنّ اللغة العربية معين لا ينضب، وذكر لا يُحجب، فهي من اللغات التي اتسمت بالحيوية و العطاء ؛ لخلود ما يحفظها من كلّ سهوٍ أو ضياع ، ونعني به القرآن الكريم الذي أُنزل محفوظًا من لدن عزيز حكيم .

ومن ثمّ احتفظت هذه اللغة بسماته، وخصائصه، وإعجازه، ما خلّدها لغة عربية ناصعة، لا شيّة فيها، فهي الأفصح لهجةً والأكمل بيانًا، والأكثر سحرًا، فكانت وجها مشرقًا من وجوه إعجازه .

من هنا، اكتسبت هذه اللغة الشرف والرفعة والقدسية، ما دفع العلماء – قدماء ومحدثين – إلى بذل كلّ الجهد لخدمتها وبيان خصائصها، ووجوه اعجازها ، وهي تكتنف معاني أعظم تنزيل شهده التاريخ الإنساني . فكانت الجهود تترى، والأعمال تُثرى ، حتّى خلّف لنا هؤلاء العلماء تراثًا ضخمًا، يضمُّ كلّ ما جادت به قريحتهم ؛ لذا سارع أبناؤهم إلى اتباع هذه الخطا المحمودة التي ما انفكت أن تكون هدى مسنونةً ، جيلاً بعد جيل، حتّى صار العمل عليها فرضًا وجوبيًّا ، لا يُغادر الخوض فيه، ولا يترك العمل عليه ؛ لأن المتخلف عنه مأزور ، والمجتهد فيه مأجور ، وإن كان مخطئاً ، أو مختلفًا ؛ لأن الاختلاف للأمّة رحمة ، والعطاء منها نعمة ، مهما افترقت ، أو تمذهبت ؛ لأن الهمَّ فيها الاستباق نحو الخير، والمسارعة إلى المغفرة .

وقد كان هذا البحث من دواعي هذه الخطا التي استمرت غاية منشودة لدى جميع الباحثين ، ليحققوا من ورائها أمرين :

الأول : رضا الباري – عزّ وجل – ورسوله الكريم .

والآخر: أن يأتوا بجديد يقتل القديم درسًا وبحثًا .

والجديد في هذا البحث ، هو ما احتواه من زعم أن المعنى يكون عاملاً نحويًّا ، يصطف مسارًا ، مع العوامل النحوية لبيان الأثر الوظيفي والدلالي للعناصر النحوية .

لذلك وُسِم هذا البحث بـ(جدلية المعنى والصحة النحوية) ، ونعني بالجدلية : تضافر العناصر النحوية مع العناصر الدلالية في تأسيس التركيب ، وتوجيه مواقعه الإعرابية .

لذا توزّع هذا البحث على مبحثين : الأوّل بعنوان : المعنى وسلامة التركيب ، بيّن فيه الباحث التضافر بين المعنى والتركيب ، لبيان ائتلاف عناصره على المنطق اللغوي الذي يحكمه العرف الاجتماعي . والثاني بعنوان : المعنى والأثر النحوي ، بيّن فيه الباحث كيف يكون المعنى بقسميه : المعجمي والمقامي ، متضافرًا مع العوامل النحوية في توجيه الحركة الإعرابية مرّة، ومؤسسًا لها أخرى .

وهذا يتجلّى من خلال الإضافة على المقولة المشهورة عن التراث العربي، التي ترجمها الدكتور تمام حسان بقوله : (الإعراب فرع المعنى الوظيفي) ، وهذه الإضافة ، التي لم يستشعرها الباحثون، هي أن يكون الإعراب فرع

المعنى الدلالي ؛ لتُصبح المقولة مكتملة بالقول : (الإعراب فرع المعنى الوظيفي والدلالي) . والله من وراء القصد...

المبحث الأوّل

المعنى وسلامة التركيب

للمعنى أثر ملموس في توجيه التركيب وسلامته، ويظهر هذا الأثر واضحاً في منهجيّة البحث النحوي، وصياغة الأصول النحوية وفروعها، وتعليل الظواهر والأحكام ، وجدل العلماء في اختلاف أوجه الإعراب في اللفظ الواحد، وتأويلها وتخريجها، وغير ذلك مما هو معروف في أروقة النحو العربي[١] .

ولعلّ الجهود الواردة في كتاب سيبويه من آراء له ولشيوخه ، التي تصبُّ في المجالين الوظيفي والدلالي، خير دليل على أن النحو العربي كان، منذ بواكيره، مهتمًّا بالمعنى؛ إذ هناك تفاعل مستمر بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجميّة للمفردة الذي يشغل هذه الوظيفة، ويشكل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعيّن، المعنى الدلالي للجملة كلّها ؛ فهو يعمل على كشف تركيبها ، ويحاول أن يربط بين الصورة الصوتية لها والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلي الذي يحكمها[٢] ؛ لذا فإنّ القول : إنّ النحو يمدُّ الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة، ويحدد لها عناصر هذا المعنى فيه كثير من الصحة .

فالعلاقة ، إذاً ، بين المعنى والنحو علاقة متضافرة؛ إذ شكّل دليلاً مهمًّا في عملية التحليل عند اللغويين القدماء، فقد ربطوا بين فهم المعنى وسلامة التركيب[٣] .

والدليل على ذلك ما ورد عند سيبويه ، من تقسيم الكلام على مستقيم ومحال ، نحويًّا، ودلاليًّا ، أي : بحسب الاستقامة والإحالة ، وهو مبدأ يعتمد الصحة النحوية، والصحة الدلالية، وكما يأتي[٤]

ـ مستقيم حسن ⟸ + صحة نحوية + صحة دلالية ⟹ أتيتُه أمسِ .

ـ مستقيم قبيح ⟸ ـ صحة نحوية + صحة دلالية ⟹ أمسِ قد زيدًا رأيتُه.

ـ مستقيم كذب ⟸ + صحة نحوية – صحة دلالية ⟹ حملتُ الجبلَ.

ـ محال ⟸ – صحة نحوية – صحة دلالية ⟹ سآتيه أمسِ .

وهذا التقسيم يوضّح مدى عناية سيبويه بإظهار أثر المعنى ، ووضوحه ، في تشكيل التركيب وبنائه، وكذا سلامة هذا التركيب في إيضاح المعنى.

وقد ضربت أمثلة على ذلك، منها ما نجده في توجيه لفظة (قليل) في قول امريء القيس[٥]

فَلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني – ولم أطلبْ – قليلٌ من المال

قال ((إنّما رفع لأنّه لم يجعل (القليل) مطلوبًا ، وإنّما كان المطلوب عنده (الملك) وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرد ذلك ونصب لفسد المعنى))[٦] ، أي : إنّ لفظة (قليل) فاعل للفعل (كفاني) ، وليس للفعل (اطلب) ؛ لأنّ المعنى يأبى ذلك .

فالمعنى – إذاً – عند سيبويه ، هو الفيصل في تقرير الحكم النحوي؛ إذ لولا صحة المعنى في البيت الشعري، لكان الفعل الأقرب أولى[٧] في العمل من الأوّل ، وهذه هي القاعدة النحوية عند سيبويه التي اتخذها – من بعده – أهل البصرة أصلاً في باب التنازع[٨]، فهم يُعملون الثاني لقربه، بينما أهل الكوفة يُعملون الأوّل لتقدّمه[٩] ، وعلى الرغم من ذلك فقد تابع البصريون سيبويه في هذا البيت الشعري الذي يخالف قاعدتهم بلحاظ مراعاة المعنى؛ لأن المعنى يأبى ذلك ((وليس قول امريء القيس ... من قبيل ما نحن بصدده ؛ إذ لم يوجه فيه الفعل الثاني إلى ماوجه إليه الأوّل))[١٠] ، وقال العكبري : ((إنّما أُعمل الأول فيه لأنّ المعنى عليه ؛ أي : لو كنت أسعى لأمرٍ حقير كفاني القليل ، ولو نُصِب على هذا لتناقض المعنى))[١١] ، لذلك اشترطوا في التنازع الاتحاد في المعنى[١٢] .

ومن الأمثلة – أيضًا – قول الشاعر ذي الرُّمة :[١٣]

حـــراجيجُ مـــا تَنْفَـــكُّ إلا مناخـــةً علـــى الخســـفِ أو نرمـــي بهـــا بلـــدًا قفـــرا

فقد أشكل النحويون[١٤] على دخول (إلا) على خبر الأفعال الناقصة التي أوائلها حرف النفي نحو : ما انفكّ ، ما زال، ما برح ... .

فتركيب (ما انفكّ إلا مناخة) مبدوء بفعل ناقص منفيّ ، وقد دخلت (إلا) على خبره، وهذه الأفعال إنّما تدلُّ على الثبات؛ لأنّ (ما) لمّا دخلت على (انفك) وكان معناها النفي، حصل من النفيين اثبات، وفي دخول (إلا) على المستوى التركيبي لها نقض لذلك الإثبات[١٥] ؛ لذا لا يستقيم المعنى مع كون الأسلوب (ما و إلا) يفيد الحصر أي : التوكيد ، وهو اثبات للمعنى بلا شك .

من هنا يفسر النصب ، حتّى يستقيم المعنى ، بأن تكون (مناخة) حالاً من الضمير في الخبر (على الخسف) ، والمعنى : أي ما تنفكّ على الخسف إلا إذا أُنيخت[١٦] ، وبـه يسلم التركيب .

سلامة التركيب – إذاً – مرهونة بصحة المعنى . وهو أمر أدركه علماؤنا الأجلاء ، ونبهوا عليه في مؤلفاتهم، فهذا ابن جنّي قد عقد فصولاً كثيراً في ذلك في خصائصه، منها ما سمّاه (باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)[١٧] ، قال فيه : ((هذا الموضع كثيراً ما يستهوي مَنْ يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلَكَ والليلَ) معناه الحق أهلَكَ قبلَ الليل، فربما دعا ذاك مَنْ لا دُرْبة له أن يقول (أهلَكَ والليلِ) فيجرُّه ، وإنما تقديره الحق أهلَكَ وسابقِ الليلَ))[١٨] . وواضح جدًّا من قوله أن تفسير المعنى هو المناط في تقدير الاعراب ؛ لأنّه أردف قائلاً : ((ألا ترى إلى الفرق ما بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مَرَّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وصححت طريـق تقديـر الإعـراب ، حتّى لا يشـذَّ شـيء منهـا عليـك))[١٩] .

فهو – إذاً – يشترط الصحة لأن ما صلح به المعنى لديه فهو جيّد، وكلّ ما فسر به المعنى فمردود لا محالة .

وقد ضرب لنا العلماء أمثلة وشواهد في ذلك، منها ما ورد من توجيه – عند سيبويه – لقوله تعالى { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ} (الحج : ٦٣) .

قال سيبويه – وهو يحاور الخليل – ((وسألته : { ألم تر أنّ الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة } ، فقال : هذا واجب[٢٠]، وهو تنبيه، كأنّك قلت : أتسمع أنَّ الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا))[٢١] ، وعلّق على ذلك أبو حيّان قائلاً : ((وفسّرَ الكلام بـ(أتسمع) ليريك أنّه لا يتصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه))[٢٢] .

ومثل هذا كثير في كلام العرب ؛ إذ نقل سيبويه شعرًا يصبّ في المجال نفسه، وهو يوجّه الرفع في لفظة (قليل) في البيت الشعري الآتي :[٢٣]

ألـــم تســـألِ الربـــعَ القـــواءَ فينطـــقُ وهـــل تُخبِرَنْـــكَ اليـــوم بيـــداءُ ســـملقُ

قال : ((لم يجعل الأوّل سببًا للآخر ، لكنه جعله ينطق على كلّ حال، كأنّه قال : فهو ما ينطق كما قال : ائتني فأحدثُكَ ، فجعل نفســه عمّن يحدثـه على كل حـال))[٢٤] .

وتساءل جمع من العلماء، في معرض حديثهم عن ذلك بقولهم :

((فان قلت : فما له رفع ولم ينصب جوابًا للاستفهام ؟ قلت : لو نصب لأعطى ما عكس الغرض؛ لأنّ معناه إثبات الاخضرار ، فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك : ألم تَرَ أنّي أنعمت عليك فتشكر. إنْ نصبت فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطه فيه، وإنْ رفعت فأنت مثبت للشكر.))[٢٥] .

والواضح من هذا التساؤل أنَّ الظاهر من النص أن يوحي بلزوم نصب الفعل المضارع لكونه واقعًا في جواب الاستفهام ، ولما كان الفعل المضارع مرفوعًا وقع هذا التساؤل ؛ لأنّه يخالف القاعدة النحوية التي مفادها نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، إذا وقعت بعد طلب محض أو نفي محض[٢٦]، وهذا مما يمحّض الفعل للدلالة على الاستقبال ، والفعل في الآية يفيد الحاضر ؛ لأنّ ناموس الطبيعة هكذا : إنزال المطر فاخضرار، فهو حاصل باستمرار ، من دون التعلق بأسلوب الاستفهام.

لذا كان المراد من التساؤل إثبات استقامة المعنى وصحته، ليتلاءم مع سلامة التركيب ؛ إذ لو نصب الفعل المضارع لدلّ على زمن المستقبل، وهذا خلاف العادة والطبيعة .

فالوجه ، إذًا، الرفع؛ لأن (فتصبحُ) ((بمنزلة قوله (فتضحى) أو (تصير) عبارة عن استعمال أثر نزول الماء واستمراره، كذلك عادةً ووقع قول (فتصبح) من حيث الآية خبرًا، والفاء عاطفة وليست بجواب لأنّ كونها جوابًا لقوله (ألم ترَ) فاسد المعنى))[٢٧] .

فبوقوع النصب على لفظة (فتصبح) سيكون المعنى نفي الاخضرار ، وثبوت الرؤية ؛ فيكون الفعل مترتبًا – حدثًا وزمانًا – على الاستفهام ، وليس على (الانزال) ؛ لأنّ الاخضرار يكون متوقفًا على الرؤية ، وهذا خلاف المقصود .

وللمعنى أثر – أيضًا – في ترتيب مواقع الجملة ، وهو ما يصطلح عليه بالرتبة ، التي تعني : ملاحظة الكلمة في التركيب الكلامي[٢٨] ، إذ تمثل العلاقة الرابطة بين عنصرين أو أكثر، يتقدم بعضها على بعض، أو يتأخر أو

يتوسط بين العنصرين الآخرين[٢٩] ، وهو ما يطلق عليه في التراث العربي بمصطلح التقديم والتأخير، ولم يكن هذا التقديم والتأخير في التركيب النحوي أمرًا غفلاً، بل هو مرتبط بالمعاني التي يتوخاها المتكلم ، قال عبد القاهر الجرجاني : ((الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس ، وأنّها لو خلت من معانيها حتّى تتجرد أصواتًا وأصداء لها أمكنة ومنازل ، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك))[٣٠] .

لذا فالكلمات تأخذ مواضع خاصة بها في الجملة ، وتحدث تضامات معينة ، فترتبط وظيفيًا بعضها ببعض على أساس موقعها المثبت في الجملة، وإنّ أي إخلال في ترتيب عناصر الجملة يؤدي الى إخراجها من كونها نسقًا أوّلا ، ويفقدها دلالتها ثانياً[٣١] . من هنا اطلق العلماء مصطلح (النيّة) على قسمي هذه الرتبة ، وهما :[٣٢] ١ـ تقديم على نيّة التأخير ، ٢ـ تقديم لا على نيّة التأخير. وهم بذلك حفظوا للرتبة مكانها ، وأهميتها في الحفاظ على قصدية المتكلم، ومراعاة حال السامع، فضلاً عن المحتوى الدلالي للتركيب .

والقسم الأوّل؛ يعني اختلاف التركيب ، والمعنى النحوي واحد؛ ليتطابق دلاليًّا مع السياق المقصود، وهو ما يجعل الدلالات الانزياحية حاضرة في التركيب، وهو ما يعنينا هنا ؛ لأنّه يُظهر التوافق والتضافر مع الحركة الدلالية لقصدية المقولة .

ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى : { بَل اللهَ فاعبُد وَكُن مِن الشّاكرِين } [الزمر : ٦٦] ، فإنّ تقديم لفظ الجلالة ورد متوافقًا ومتضافرًا مع حركة المعنى التي تفيد الاختصاص الذي لا يسمح للأصل أن يتسلط على الفرع، وهو التقديم على نيّة التأخير، ومراعاة الفرع دون الأصل – في بعض الأحيان – تقع تحت الوجوب لوجود قرينة تدلّ على ذلك . ومثاله قوله تعالى { إيّاكَ نعبدُ وإيّاكَ نَسْتَعين } [الفاتحة] ، فالقرينة ، هنا، معنوية (عقائدية) ؛ إذ لا يجوز في عقيدة المسلمين ، عقيدة التوحيد، أن يعبد غير الله الواحد، فلو قلنا في غير القرآن : نعبدك ونستعين بك، سيكون التركيب قابلاً لفتح المجال لأيِّ مفعول آخر ، بالعطف، ومن ثَمَّ يقع الشرك الذي يخالف عقيدة التوحيد عند المسلمين، لأن التركيب قد تقبل العطف، وأشرك عناصر التركيب في معنى العبادة والاستعانة . وهذا يخالف – تمامًا – المقصود الدلالي من معنى الآية التي تؤكّد خصوصيّة العبادة لله وحده لا شريك له والاستعانة به دون غيره ، ألا ترى كيف قدّم المفعول في العبادة والاستعانة من دون طلب الهداية، وذلك المعنى نخصّك في العبادة والاستعانة ، لا نعبد أحدًا آخر إلا إيّاك ، ولا نستعين أحدًا إلا إيّاك ، ولا يصحّ ذلك في طلب الهداية ، إذ لا يتناسب المعنى مع سلامة التركيب حينما نقصد ما ورد أعلاه، فنقول : (إيّانا إهدنا) ؛ لأنّ المعنى سيكون خصّنا بالهداية ، أي : اهدنا دون غيرنا بخلاف (اهدنا) فإن المعنى نسألكَ الهداية لنا لا قصر الهداية علينا[٣٣] .

قال ابن الأثير : ((إنّ في قولك : (زيدًا ضربتُ) تخصيصًا له بالضرب من دون غيره وذلك بخلاف قولك : (ضربتُ زيدًا) ؛ لأنّك إذا قدّمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أيّ مفعول شئت بأن تقول : (ضربتُ خالدًا أو بكرًا أو غيرهما) ، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول))[٣٤] . ومسألة الاختصاص حاضرة في كلام العرب بشكل مستفيض مثالها ما ورد في قول الامام علي (ع) : ((ألا إنّه قد أدبر من الدنيا ما كان مقبلاً، وأقبل منها ما كان مدبرًا))[٣٥] . فقد قدّم شبه الجملة الجار والمجرور (من الدنيا، ومنها) على الفاعل (ما) ليبيّن المراد من التعبير ، وعدم الاخلال به ، فيذهب التركيب بعيدًا عنه ؛ لذلك كان المراد تخصيص المعنى ؛ ليكون متلائمًا مع كون الإدبار من الدنيا ، والإقبال منها حصرًا[٣٦] .

المعنى – إذًا – أفرز لنا التواشج الدلالي بين التعبير التركيبي وقصدية المتكلم ، وأظهر لنا تلاؤمًا محمودًا بينهما ، ولولاه لأُرسل الكلام على غير مقصوده ، وهذا ملحوظ كثيرًا في التفسيرات النحوية لدى علماء العرب ، فهذا الاسترابادي يقول – في معرض حديثه عن قوله تعالى : { إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العلماءُ } [فاطر : ٢٨] ، لفظ الجلالة (الله) مفعول به واجب التقديم على فاعله (العلماء) ؛ لأنّه مقصور على الفاعل .

وعلّة هذا الوجوب ألا ينقلب المعنى فيكون الفاعل هو المقصور من دون المفعول، وهذا خلاف المراد، وفيه فساد في المعنى المراد عند المتكلم[٣٧] . لذلك تجب مراعاة الرتبة بين عناصر الجملة بلحاظ صحة المعنى ؛ لأنّ صحة التقديم والتأخير تتطلب أمن اللبس ، فإذا كان الأصل أن يكون العنصر مقدّمًا وجاء متأخّرًا ، فلا يصحّ إلا عند أمن اللبس، أما إذا تساوى تقدّم العنصر وتأخره في الجملة فذلك يعود إلى الأسلوب[٣٨]؛ ((إذ للمتكلم أن يقدّم أو يؤخّر بحسب مقاصده في المعاني))[٣٩] .

وأهم المحاور التي ترتكز عليها الجملة لتكون صحيحة نحويًّا ودلاليًّا في اللغة ، هي :[٤٠]

١ـ وظائف نحوية محكومة بعلاقات أساسية تمدُّ المنطوق بالمعنى الأساس .

٢ـ اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف النحوية .

٣ـ علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة ؛ إذ ((إنّ معنى كلمة ما لا يمكن تحديده إلا بفضل معدّل الاستعمالات اللغوية من ناحية، والأفراد والفئات في مجتمع واحد من ناحية أخرى))[٤١] .

٤ـ السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقًا لغويًا أم غير لغوي ؛ لأنّ ((أي تغيير في موقع كلّ كلمة من كلماتها [الجملة] يؤدي الى معنى مغاير بحسب سياقها من التركيب ، ومن هنا نؤكد على ترتيب الكلمات داخل السياق لغرض فهم المعنى، وأغراض الكلام التي تكشف لنا عن جانب مهمّ من موقف المتكلم، فالسياق النحوي يمثّل شبكة من العلاقات النحوية ، تقوم كلّ علاقة فيها عند وضوحها على إضاءة المعنى، وقد يعوّل وضوح المعنى أو انتاج الدلالة على التآخي والتضافر بين قرائن متعددة تلك هي قرائن السياق النحوي))[٤٢] .

المبحث الثاني

المعنى والأثر النحوي

نتناول – في هذه الفقرة – المعنى بوصفه عاملاً نحويًّا ، يصطف جنبًا إلى جنب مع العوامل التي تفتح المجال في الجملة لتمتدّ إلى مواقع عدّة، بحسب قوّة الفاعلية لذلك الأثر، وبخاصة في مجال النصب التي تظهر فيه المجالات متأثّرة بشكل كبير بذلك الأثر .

ودعوتنا منوطة بالاعتراض على القول المشهور : إن الإعراب فرع المعنى الوظيفي[٤٣] ؛ لأنّنا نرى أن هذا القول غير كافٍ في ملاحظة المواقع التركيبية للغة العربية، فهناك ما تحتاجه هذه العبارة من اضافة ، وهي أنَّ الإعراب فرع المعنى الدلالي – أيضًا – وهذه الاضافة هي مدعاة هذا البحث.

ونزعم أننا لم نُسبق بهذه الدعوة ، التي تجعل من المعنى بقسيميه : الوظيفي ، والدلالي ، متضافرًا نحويًّا مع العامل مرّة، ومنفردًا أُخرى، بوصفه هو العامل الذي يصنع المواقع التي تتخذ ترتيبًا خاصًّا في الجملة .

وقبل الخوض في ذلك ، نستعرض ما كان متّكأً في تفسير الظواهر النحوية، قديمًا وحديثًا.

ففي التراث العربي اعتمد النحويون على ظاهرة الإعراب ، لبيان معنى مواقع الجملة العربية ، فقد صارت العلامة الإعرابية دليلاً قاطعًا على بيان الحالة التي تنتاب الجملة في الإعراب؛ لذلك عرّفوه بأنّه ((عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف))[٤٤] ، وجعلوه الفيصل في تفسير الظاهرة النحوية، فأصبح هذا الإعراب قرينة مهمّة في تحديد المعنى الوظيفي للجملة[٤٥] .

لذلك اهتموا فيه كثيرًا ؛ إذ أطلقوا عليه (علم الإعراب) الذي يعني النحو بكلّ تفاصيله؛ لذا صرّحوا كثيرًا بهذا المصطلح ؛ إذ قالوا : ((إنّه على الجملة بحث ينتقي لك من علم الإعراب خالصه ولبّه))[٤٦] ، وقالوا – أيضًا – ((ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًّا على علم الإعراب))[٤٧] .

ولا يخلو كتاب نحوي من هذه العبارة ، لما لها من أثر كبير في نفوسهم ؛ لذلك تعدُّ العلامة الإعرابية من القرائن اللفظية التي حظيت باهتمام القدماء، فقد علقوا هذه العلامة بنظرية العامل التي خلّفت لنا تراثًا نحويًّا ثرًّا ، على الرغم من ، أنّ بعض العلماء قد ثاروا عليها، وأنكروا عللها الثواني والثوالث، وتمسّكوا بتوجيهها الأوّلي فحسب[٤٨] . ولكنّها ظلّت خالدة إلى يومنا هذا تُدرَّس في المؤسسات الأكاديمية .

وسبب تمسّك العلماء بها لأنّها تمثّل صور علاقة المؤثّر بالأثر ، فهم يرون هذه النظرية مرتبطة ارتباطًا كبيرًا بالتفسير النحوي للظواهر اللغوية، وما الفاعل إذا رفع، أو المفعول إذا نُصب ، أو المضاف إليه إذا جُرّ إلا بسببها[٤٩] .

وصيرورة هذه القرينة جانبان :[٥٠]

الأوّل : الجانب الصوتي : إذ يتمثّل بالعلامة الإعرابية التي تصرف الاسم إلى معنى معيّن، وكذا الفعل، فتفصح عن المرفوع، والمنصوب ، والمجرور من الأسماء، والمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال .

وقد صرّح بذلك الزجاجي (ت٣٣٧هـ) قائلاً : ((إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة ، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدّلة على هذه المعاني، فقالوا : ضربَ زيدٌ عمرًا، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمر على أنّ الفعل واقع به، وقالوا : ضُرِبَ زيدٌ، فدلّوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد ، على أن الفعل لم يُسمّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا هذا غلامُ زيد، فدلّوا بخفض زيد على اضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ... وتكون الحركات دوالّ على المعاني))[٥١] .

ومعنى ذلك أنّ ((الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها))[٥٢] .

الثاني : الجانب الصرفي : الذي من خلاله يمكن الاستدلال على الباب النحوي ، ويحصل به التفريق بين الحال والتمييز، والمفعول لأجله من المفعول المطلق، وذلك من خلال جمود الصيغة واشتقاقها .

وهكذا اتخذت هذه السمة (العلامة الإعرابية) دليلاً في توجيه المعاني الوظيفية ، ولكنّها مشروطة بمسألة مهمّة جدًّا في التراث النحوي، وهي مسألة (أمن اللبس) التي جعلها النحويون مفتاحًا لقبول الجملة العربية ؛ لذلك إذا خِيف اللبس لجأ النحويون إلى التمسّك بأشياء أخرى تكون دليلاً على صحة التركيب ، من نحو وجوب تقديم الفاعل على المفعول في قولنا (أكرم عيسى موسى) يكون الفاعل (عيسى) ، والمفعول (موسى) ؛ لذلك يكون المعنى الوظيفي هو الفيصل في تحديد مواقع الجملة، وهذا ما أكّده ابن جنّي في قوله : ((إنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب))[٥٣] .

هذا ما كان في التراث العربي، أما المحدثون فقد كان عمل الدكتور تمام حسان عملاً جبّارًا ، وهو يضع البديل الناجع لنظرية العامل في التراث؛ إذ قرأ جهد عبد القاهر الجرجاني في دلائله اعتمادًا على سمة النظم التي اختار منها مفردة التعليق، وراح يؤسس لهذا البديل في تفسير الظواهر النحوية ، ألا وهو القرائن النحوية التي توزّعت – لديه – على قسمين :

١ـ قرائن لفظية، ٢ـ قرائن معنوية وحالية، راح من خلال تضافرها يُنظّر للعربية سبيلاً جديدًا يُعتمد في معرفة خصائص اللغة وأسرارها ، والكشف عن عناصر التركيب فيها؛ إذ جعل من الإعراب القرينة الكبرى في العربية، ولكنّه حصر الأمر بالمقولة المشهورة عنه (أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي)[٥٤] ، وتبعه في ذلك كثير من المحدثين[٥٥] .

ولكننا نضيف إلى ذلك – كما أسلفنا – القول (إنّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي والدلالي).

ومن هنا نقول : إنّ العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى ، يحكمها مجالان :

١ـ المجال الوظيفي ، الذي يمثّل مقولة الدكتور تمام حسان .

٢ـ المجال الدلالي ، وهو يمثّل مقولة البحث، وهو على قسمين :

الأوّل : المعنى المركزي (الثابت) .

الثاني : المعنى الحالي (المتحرّك) .

ونعني بالمعنى المركزي هو الدلالة المعجمية التي تصنّف الكلمات بحسب ما تشير إليه بوصفها حقيقة ثابتة على المعنى المقصود . اما المعنى الحالي فهو الدلالة المتحركة التي تكون نتاج السياق أو ما نطلق عليه المقام .

١ـ <u>المجال الوظيفي</u> :

نعني بالمجال الوظيفي الأثر الذي تتركه العلامة الإعرابية على الكلمة لتحديد موقعيتها في الجملة، فضلاً عن وظيفة التواصل مع الآخرين، الذي يكون مرهونًا بالعرف الاجتماعي اللغوي .

((ولئن كانت اللغة تُستخدم باعتبارها وسيلة لتحقيق أغراض أخرى غير نقل الأفكار والعواطف، فإنّ دورها في نقل الأفكار والعواطف يبقى من أهم الوظائف التي تقوم بها اللغة، إذ إنّ المتكلم في أغلب أحواله لا يتكلم إلا لنقل فكرة أو عاطفة إلى مخاطبه ، وهذا الدور الذي تقوم به اللغة ممثلاً في تبادل الأفكار والمشاعر لا يتعارض مع غاية

تحقيق الاتصال ، بل هو وسيلة له))[٥٦] . لذلك يرى أحد الوظيفيين المعاصرين – وهو هاليدي – أنّ اللغة هي وسيلة اتصال وهي مرتبطة بالمجتمع وتعبّر عن السلوك الاجتماعي للفرد[٥٧] .

((والمقصود بالمنظور الوظيفي للجملة هو ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء السياق الفعلي))[٥٨] ، ومن هنا لا يمكن حصر النحو في دراسة الكلمات الشكلية، فعلاقة المجال الوظيفي ((علاقة استدلال وتأثير تنطلق من العلامة، وذلك حينما تميّز بين المعاني النحوية المختلفة كالفاعلية ، والمفعولية، والابتداء ، والخبر، وماشابههما))[٥٩] .

وهذا هو المشهور في تقييم العلامة الإعرابية بأنّها لا تعدو أن تكون محدّدًا وظيفيًّا في التركيب .

ومن الجدير بالذكر أنّ العلاقة بين الإعراب والمعنى في الجانب الوظيفي ، علاقة يسيرة غير معقّدة ما دام الجهد المبذول في إدراكها ، والإفادة منها محدودًا ؛ إذ يستدلّ بالعلامة مباشرة على المعنى الوظيفي، ولكنّ المشكلة تكمن فيما إذا تعددت احتمالات العلامة الواحدة داخل النص الواحد، فذلك يتطلّب جهدًا كبيرًا للوصول إلى المعنى[٦٠] .

ومن الصواب القول بأنّ المعنى يعدّ عنصرًا مهمًّا في التحليل النحوي ، فضلاً عن أنَّ له أثرًا واضحًا في تعدد الأوجه الإعرابية ؛ وذلك لأنّ النحويين يختلفون في فهمهم لبعض النصوص اللغوية، ومن ثمَّ ، فهم يختلفون في تحليلها ، وقد يحتمل نصّ واحد، عند النحوي نفسه، معاني مختلفة متنوّعة[٦١] .

ومن الشواهد الواردة في ذلك لفظة (يوما) في قوله تعالى : { فكيفَ تَتَّقُون إن كَفَرْتُم يَوْمًا يجعلُ الوالدانِ شيبًا } [المزمل : ١٧] ، فقد توزّعت هذه اللفظة على توجيهات عدّة، فمرّة ، تكون مفعولاً به للفعل (تتقون) ، وثانية تكون ظرفًا احتوى حدث أفعالهم من الكفر، وعدم الايمان، وكذا حسابهم على ذلك، وثالثة ، تكون منصوبة على التوسّع ، على تأويل (كفرتم) بـ(جحدتم)[٦٢]. قال أبو حيان (({ يومًا} منصوب بتتقون، منصوب نصبَ المفعول به على المجاز، أي كيف تستقبلون هذا اليوم العظيم الذي من شأنه كذا وكذا؟ ... ويجوز أن يكون ظرفًا ، أي فكيف لكم بالتقوى في يوم القيامة إن كفرتم في الدنيا؟ ... ويجوز أن ينتصب بكفرتم على تأويل جحدتم ، أي فكيف تتقون الله وتخشونه إن جحدتم يوم القيامة؟))[٦٣] .

ويبدو – من النص أعلاه – أنّ تعدد التوجيه الإعرابي لكلمة [يومًا] في الآية ، مرهون بالمعنى، فالقول بأنّ [يومًا] مفعول به يكون المعنى أنّ اليوم هو المتقى منه ، وأنّ التركيب [إن كفرتم] اعتراض ، أي : إنّ الفعل [تتقون] مسلط على اليوم ؛ إذ إنّ اليوم تجرَّد عن الظرفية ، وتمحّض إلى الذاتية ، فيكون مفعولاً به .

أما إذا كان [يوما] ظرفًا ، فيكون المعنى : من أين لكم التقوى والنجاة في ذلك اليوم إذا كنتم كافرين في الدنيا، ويعني ذلك أن لفظة [يوما] تكون وعاءً للحدث ، فهي متمحّضة للظرفية.

أو أن يُراد إنكار هذا اليوم – بحسب التوجيه الثالث – وهذا – أيضًا – يدخل في مجال النصب على المفعولية لا الظرفية ، ولكن بسبيل آخر، وهو التوسّع في معنى الفعل ليحمل معنى فعل آخر يُفاد من السياق ، وهو (جحدتم) على التضمين .

والملاحظ في هذه الآية أنّ المعنى يوجه تفسير الحركة الإعرابية بوجوه عدّة، ويغيّر بها بحسب الدلالة – كما رأينا – ؛ لذا القول : بأنّ المعنى عنصر مهم في تأسيس الحركة الإعرابية، وتفسير وجوهها، وأنّه يشكل أثرًا واضحًا في التحليل النحوي، فيه كثير من الصحة .

٢ـ المعنى الدلالي :

ونعني به ما يتشكّل به الكلام، إفرادًا وتركيبًا ؛ الأوّل يخصُّ المعجم، وهو المركز في الدلالة، والثاني يخصّ السياق الحالي، وهو دلالة المقام بكلّ ما يحتويه .

والذي دفعنا إلى الخوض في ذلك ، ما ندعيه من كون المعنى يشكّل عاملاً نحويًّا ؛ إذ يصنع الحركة الإعرابية بالتضافر مع نظرية العامل عند القدماء، أو نظرية تضافر القرائن عند المحدثين، فـ((هناك تفاعل بين العناصر النحوية، والعناصر الدلالية ، فكما يمدُّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده ، يمدُّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر))[٦٤] .

وهذا الجانب قد أغفله كثير من الباحثين؛ إذ حصروا المسألة بالجانب الوظيفي فحسب[٦٥]؛ لأنّهم أدركوا أنّ العلامة الإعرابية لا تعدو أن تكون مؤشّرًا على وظيفة اللفظة في السياق، من هنا آمنوا بمقولة الإعراب فرع المعنى الوظيفي. لذلك نزعم أننا قد وجدنا أنّ هذا القول به حاجة إلى أن يكون الإعراب فرع المعنى الدلالي، بوصف هذا المعنى عاملاً نحويًّا في انتاج دلالة الجملة ، لا أن يكون هامشيًّا ، غير فعّال في توليد المجالات في الجملة .

وفيما يأتي مصاديق هذا الادعاء الذي توزّع على :

أوّلاً : المعنى المركزي (الثابت) .

ثانيًا: المعنى الحالي (المتحرّك) .

أوّلاً : المعنى المركزي (الثابت) :

نعني بالمعنى المركزي : هو المعنى الحقيقي الذي يكتنفه المعجم ، ويتكون – هذا المعجم – من الوحدات اللغوية ذات الدلالة الثابتة ، وهذه الوحدات ليست بينهما علاقات عضوية كالتي بين أنظمة اللغة ؛ الصوت، والصرف، والنحو، بل بينهما علاقات اشتقاقية معيّنة، تتمثّل في اشتراكها في أصول المادة . ولكننا لا نعدم أن نجد تأثيرًا واضحًا في أنظمة اللغة لهذا المجال، فالمعجم هو الذي يمدّ اللغة بمادة عملها ، وهي الكلمات المختزنة في ذاكرة المجتمع، التي تحدد قيمة العلاقات الاستبدالية ، والائتلافية، مما يساعد على الترابط بين مكونات بناء الجملة[٦٦].

((ويعدُّ كلّ متكلم من متكلمي اللغة المثاليين معجمًا متحرّكًا يختزن في ذهنه عددًا كبيرًا في المعجمات اللغوية التي يمكن أن يُنظر إليها على أنّها وحدات كامنة معدّة للاستخدام الفعلي الذي يحدث عادةً عند حدوث ما يدعو إلى الكلام))[٦٧] . ويعني ذلك أنّ المتكلم يمتلك معجمًا ذهنيا للغته المعيّنة، وهو يعلم فلسفة استعمال هذا المعجم، في الوقت الذي يتطلبه الموقف أو الحال ؛ لذا هو يمتلك القدرة على الاختيار والتوزيع لبناء الكلام المُراد

إرساله ، حتّى على مستوى التعدد الدلالي للمفردة الواحدة، فهو من القدرة بمكان، أن يضع هذه الكلمة رَهْنَ السياق، لتدلّ على المعنى المراد، أو قصديته، التي من أجلها أنشأ كلامه ؛ لذلك هو يستطيع أن يتغلب على طبيعة المعنى المعجمي التي تتسّم بالتعدد والاحتمال ، وهما – أي الكلمة والمعنى المعجمي – متضافران في التحقق ؛ إذ لو تعدد معنى الكلمة المفردة حال انعزالها، تعددت احتمالات القصد، وتعدد هذه الاحتمالات يعدُّ تعددًا في المعنى[٦٨] .

والفيصل في تحديد دلالة الكلمة هو السياق، الذي تتحوّل فيه مفردات المعجم إلى وحدات يتحمل معاني خاصة بهذا السياق، أو ذاك، ومن هذه المعاني الدلالات الوظيفية للتركيب .

وفي هذا المجال يؤكّد الباحث – ما ادعاه سابقًا – من أنّ المعنى الوظيفي، ليس الوحيد الذي يتحكم في نوع العلامة الإعرابية ، بل المعنى الدلالي – أيضًا – الذي منه المعنى المركزي (المعجمي) ، الذي يكون مسؤولاً عن ترتيب عناصر الجملة، وهو قرينة واضحة في التوجيه النحوي، بوصفه عاملاً نحويًّا .

وقد تجلى ذلك في توجيهات علماء العربية القدماء ؛ إذ فسّروا العلامة الإعرابية بحسب هذا المعنى المعجمي . ولعل أبرز مـا يُساق شاهدًا لذلك ، قولــه تعالى :

{ أَلَم نَجْعَلِ الأرضَ كِفاتًا* أحياءً وأمواتًا } [المرسلات : ٢٥ – ٢٦] ، فقد وجه العلماء – النحاة والمفسرون – هذه الآية كالآتي : الكفات : من كفت الشيء إذا ضمّه وجمعه، وهو اسم ما يكفت ، وبه انتصب (أحياءً وأمواتًا) على تقدير : كافةً أحياءً وأمواتًا ، أو على تقدير فعل مضمر يدلّ عليه ، وهو الكفت ، والمعنى تكفت أحياءً على ظهرها ، وأمواتًا في بطنها، ويجوز أن ينتصبا على الحال من الضمير ، بمعنى : تكفتهم أحياءً وأمواتًا[٦٩] .

ولعلّ في تسويغ ابن هشام للنصب ، في لفظتي (أحياءً وأمواتًا) ، وضوحًا تامًا لأثر المعنى المعجمي في تحديد العلامة الإعرابية ، وتعددها ؛ إذ صرّح بأنّ هذا الأمر ((يظهر بعد تفسير المعنى، وفي معناه قولان ؛ أحدهما : أن (الكفات) الأوعية، وهي جمع مفردها (كفت) ، والأحياء والأموات كناية عما ينبت منها ومالا ينبت . والثاني : إن الكفات مفرد مصدره (كفتة) ، إذا ضمّه وجمعه...والتقدير : ذا كفات ، كما تقول : زيد عدل، والأحياء والأموات مرادٌ به، بنـو آدم ، فعلى التفسيـر الأوّل (أحياء وأمواتًا) صفتان لـ(كفاتًا) ، كأنّه قيل : أوعيّة حيّة وميّتة، أو حالان من الأرض...))[٧٠] .

والملاحظ – في الآية الكريمة – أنّ توجيه الحركة الإعرابية يتغيّر بحسب المعنى المعجمي للفظة (كفاتا) بتأويلها مرّة ، كافتةً، وأخرى على إضمار فعل من مشتقات (الكفات)، وسواء كـان على المفعوليـة ، أو على الحاليـة ، كمـا ذكـر سابقاً .

والأمر أن هذه التقديرات تكون مرهونة بتأويل الكلام على ما يتناسب مع نظرية العامل التي آمن بها النحويون، وراحوا يضعون لكلّ حركة اعرابية ما يتلاءم معها من عامل نحوي، سواء كان فعلاً أو ما يجري مجراه، أو غير ذلك .

ولكننا نقول : إنّ التحوّل في المعنى المعجمي، هو الذي أثّر في توجيه العلامة الإعرابية.

وفيما يأتي نضع مخططًا يوضح ذلك :

المعنى المعجمي	حركة النصب (التفسير النحوي)
١ـ الضمّ والجمع ⟵	مفعول به

٢ـ الضمّ والجمع ⟸ حال، مع مراعاة الضمير .

٣ـ الوعـــــاء ⟸ تمييز، بلحاظ إزالة الإبهام .

٤ـ أوعيّة حيّة ومـيّتـــــــ ⟸ نعت، بلحاظ الكناية عما ينبت وما لا ينبت.

فالمسألة ، إذًا ، تتجلّى في تحولات الدلالة المعجميّة، التي تسوق التركيب بمراعاة التحوّل المعجمي، الذي يكون مؤثّرًا تأثيرًا كبيرًا في التفسير النحوي للعلامة الإعرابية ؛ من هنا لحظ ابن هشام ذلك، وقال : ((يظهـر ذلك بعـد تفسيـر المعنى))[٧١] . وهو ايحاء بأنّ العامل المقدّر للعلامة الإعرابية لا يتسع والتفسير النحوي الذي يتناسب مع الدلالة القرآنيـة للأثر الظاهـر على لفظتـي (أحياء وأمواتًا) في الآية المذكورة – موضع الشاهد – ؛ لذلك نقول إنّ الزعم بأنّ المعنى المعجمي يكون عاملاً نحويًا ، هو الأكثر صوابًا من أن نقدّر عاملاً يكون بعيدًا عن منطق اللغة.

لذلك نجد أنّ مَنْ استبعد المعنى عن تفسير الظواهر النحوية ، أو المحتوى الدلالي للتركيب، قد وقع في وهم كبير .

وهذا ما حصل للوصفيين – في الدرس اللغوي الحديث – إذ إنّ ((المدرسة الوصفيّة لم تمنح المعنى قدرًا كبيرًا من الأهميّة. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، منها أنّ الوصفيين عنوا بالمرحلة المعيّنة من مراحل تأريخ اللغة وهو ما يمكن أن نسميه (بالثبوت النسبي) ... أما المدرسة التحويلية فقد جعلت المعنى عنصرًا أساسيًا في التحليل أو في وصفها اللغة . وعني بعض المعاصرين منهم بالمعنى حتّى أنّهم قدّموه على المستويات الأخرى في دراساتهم))[٧٢]؛ لذا نجد أنّ الركون إلى المعنى في تفسير الظواهر اللغوية – ومنها النحوية – بات حاجة ماسة لمعرفة حقائق اللغة، وطرق ائتلافها ؛ لأنّ الوصول ((إلى معرفة النظام الكامل لدلالات المفردة أوّلاً، ثم طرق اقتران بعضها ببعض لتكوين الجمل ذات المعنى المفهوم والمقبول ، وذلك من خلال اللغة نفسها))[٧٣] هو الغاية، والغرض في تفسير الظواهر النحوية ؛ لذلك نجد أنّ بعض ((الدراسات اللغوية الحديثة اهتمّت بالتمييز بين النحو والمعجم وانعكس هذا على التمييز بين الجمل المقبولة أو الشاذة لسبب نحوي والجمل المستبعدة لأسباب معجميّة .

وليست هناك صعوبة واضحة حول التعرف على الشذوذ في مثل الجملة ... أريد أن هو سيأتي . وفي مقابل هذا سنرفض لأسباب مختلفة قبول الجمل الآتية :

١ـ الماء هش . ٢ـ تجوّلت الزهرة في الصحراء

المشكلة في هاتين الجملتين ترجع إلى خرق القواعد المصاحبة أو الاقتران Eollocation ونحن نعرف أنّ هذه القواعد هي التي تحدد المصاحبات المقبولة وتضع قواعد لها، فمصاحبة الماء لكلمة هش خرق لقوانين المصاحبة التي تُبنى في ضوء الملاءمة . وكذلك تجوّلت الزهرة إذا لم نقصد معنًى مجازيًّا وكذلك الحال بالنسبة إلى تجوّلت في الصحراء))[٧٤] .

فالمعنى ، إذًا ، يدخل بشكل واضح ، ليس في تفسير الحركة الإعرابية فحسب، بل في قبول العلاقات بين الكلمات المعجميّة ، وهو ما يسمّى بالمصاحبات المعجمية ، أو (التساوق) بتعبير (هاليداي) ، وتعني علاقة كلمة بأخرى ، أي علاقة ترابط أو تضام، على سبيل التضايف أو الاسناد ، نحو (خلع عليّ) فإنّ المفهوم منها ؛ المنح أو العطاء، فأية كلمة تتساوق مع تركيب (خلع عليّ) ينبغي أن تكون حتمًا، من الأشياء التي تُعطي أو تُمنح، بوصفها

جائزة أو نوعاً من اللباس[٧٥] . ولم يكن لها هذا المعنى لو لم يكن لها مقبولية بفعل تصاحب الدلالة المعجمية مع عناصر التركيب .

وقد تنبّه علماء العربية إلى ذلك ؛ إذ راحوا يصححون التراكيب في ضوء الدلالة المعجمية، معتمدين بشكل واضح على فكرة التساوق، ففي قول الشاعر :[٧٦]

وزججّنَ الحواجبَ والعيونا

لم يرتضِ النحويون التزجيج للعيون ؛ لأنّه لا يتساوق مع العرف اللغوي الاجتماعي؛ لذا جنحوا إلى الأبنية العميقة في التفسير النحوي ، وقدّروا الكحل للعيون[٧٧]، لكنّهم سوّغوا ذلك ؛ لأنّ المعنى يستدعي ما يكون مناسبًا للتركيب، ولذلك حملوه على المعنى[٧٨] .

وبلحاظ الفرق بين المناهج – كما ذكرنا سابقا – يتوضّح الخلاف ((بين اللغويين حول حصر التمييز بين الأسباب النحوية والأسباب المعجمية التي تتسبب في قبول الجملة أو عدم قبولها .

ويرى أحد الآراء أن جملة ما قد تكون صحيحة نحويًّا ولكنّها شاذة معجميًّا ومن هؤلاء تشومسكي، فقد وصف جملة الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعصبية بأنّها صحيحة نحويًّا ولكنها غير صحيحة معجميًّا فإنّه يبدو عندئذٍ أنّ النحو والمعجم متمايزان))[٧٩] .

وهذا ما أكّد عليه سيبويه ، من قبل، في تقسيمه للكلام بحسب الاستقامة والاحالة، قال : ((وأمّا المحال الكذب، فان تقول : سوف أشرب ماء البحر أمسِ))[٨٠] ، فالتركيب صحيح نحويًّا ، إلا أن المعنى محال غير منسبك؛ لأنّ المفردة المعجمية (أشرب) الدالة على الحاضر لا تتناسب مع المفردة المعجميّة (أمس) التي تدلّ على الماضي، وهذا يعني أنّ العناصر المعجميّة تحدد صواب الملاءمة بين العناصر، وليس بالعامل وحده أو بالعلامة الإعرابية بمفردها يحيى المعنى وتستقيم العبارة[٨١] .

((ولكي يتمّ رصد ما يمكن في الاستعمال وما لا يمكن، على نظرية المعنى أن تحدد القواعد التي تتيح الممكن وتستبعد غير الممكن، بحيث تستطيع هذه القواعد ضبط الاستعمالات المعيار المتواضع عليها))[٨٢] ؛ لذلك نحن نؤيّد القول بأنّ ((التركيب عبارة عن قواعد نحوية تنتج البنى الجيّدة التكوين وتلغي البنى السيئة التكوين، فانّه على الدلالة أن تمدّنا بقواعد تنتج المعنى وتلغي اللامعنى [و][٨٣] على الدلالة أن توضّح كيف يتم اسناد قراءة دلالية (أو تأويل دلالي) الى البنيات التي ينتجها التركيب. فعلاقة التركيب بالدلالة وطيدة، وإذا كان مستوى التركيب ينتج، مبدئيًا ، جملاً ذات معنى، وجملاً غير ذات معنى، جيّدة من الناحية التركيبية الصوريّة، فانّه على الدلالة تشذيب قوّة التركيب فلا ينتج إلا الجمل التي لها معنى))[٨٤] ، سواء كان على مستوى العلامة الإعرابية وتوجيهها التوجيه الحسن المقبول بما يتناسب مع صلاحية التركيب، أو على مستوى علاقة العناصر النحوية مع العناصر المعجميّة ، استبدالاً أو ائتلافًا ؟ .

وعودًا على بدء لأمثلة المعنى المعجمي، ودوره في تأسيس العلامة الإعرابية ، نذكر ما ورد من توجيه للفظة [كلالة] في قوله تعالى :

{ وإن كانَ رَجلٌ يورثُ كلالةً أو امرأةٌ وله أخٌ أو أُختٌ فلكلِّ واحدٍ منهما السدسُ } [النساء من الآية ١٢] ، فقد توجّهت علامتها الإعرابية (النصب) بحسب معناها المعجمي ، وكما يأتي :[٨٥]

١ـ إذا كانت بمعنى الميت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا ، فهي حال من الضمير في (يُورث)، أو خبر كان .

٢ـ إذا كانت بمعنى المال الموروث، فهي المفعول الثاني لـ(يُورَث) .

٣ـ إذا كانت بمعنى الورثة، فهي على تقدير مضاف؛ أي : كان رجلٌ يورث كلالة ذا كلالة، وهي حال أو خبر كان.

٤ـ إذا كانت بمعنى القرابة ، فهي مفعول لأجله .

والمخطط الآتي، يوضّح ما ادعيناه من أثر المعنى المعجمي في توجيه الحركة الإعرابية ، وتحديدها :

المعنى المعجمي للكلالة		الإعراب لحركة النصب
١ـ الميّت	⟸	حال أو خبر .
٢ـ المال الموروث	⟸	مفعول به ثانٍ .
٣ـ الورثة	⟸	حال أو خبر كان،بتقدير حذف مضاف (ذا).
٤ـ القرابة	⟸	مفعول لأجله .

وكذا الحال للفظة بينكم ، في قوله تعالى : { لَقَدْ تقطّع بَيْنَكم وضلَّ عَنْكُم مَا كُنْتُم تَزعمُون} [الأنعام : ٩٤] ، فقد قُرئت بالنصب والرفع[٨٦] ، فالنصب يفسّر الاحتواء، أي الظرفية ، والرفع يمنحها الذاتية، فتكون اسمًا بمعنى الوصل[٨٧] . قال أبو عبيدة : ((أي : وصلكم، مرفوع ؛ لأنّ الفعل عمل فيه))[٨٨] . والقول بأنّ الفعل عمل فيه، لا يعدو أن يكون مؤشّرًا لتفسير الظاهر فحسب، وإنّما المعنى المعجمي، هو الذي أثّر في ذلك اللفظ، ومحّضه لأن يكون فاعلاً، أو ظرفًا؛ أي : بحسب المعنى المعجمي تثبت وتحدد الحركة الإعرابية ؛ لذلك أشار العلماء إلى ذلك بالقول : ومعناه : نقطع وصلكم ، أمّا النصب ، فمعناه : لقد تقطّع ما كنتم فيه من الشركة بينكم[٨٩].

لكنّهم وجّهوه بحسب نظرية العامل ، على الرغم من اعتمادهم المعنى في تفسير حركته الإعرابية . وأردف بعض المفسّرين ذلك مؤيّدًا ما سبق في الاعتماد على المعنى المعجمي للفظة[٩٠] ، وكما يأتي :

١ـ الظرفية : يعني : أنّه ظرف لتقطع والفاعل مضمر ؛ أي تقطع الوصل بينكم، ودلّ عليه شركاء . والذي دلّ على حذف الوصل قوله : ما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم، فدلّ هذا التقاطع، والتهاجر بينهم وبين شركائهم، ومقاطعتهم لهم هو تركهم وصلهم لهم على قراءة ابن مسعود لدلالة النصب ؛ (لقد تقطع ما بينكم)[٩١] ، ولا يجوز في هذا إلا النصب ؛ لأنّ ذكر المتقطع وهو (ما) كأنّه قال : لقد تقطع الوصلُ بينكم .

٢ـ النعت المنصوب ، على أنّ (بينكم) صفة لمحذوف، والمعنى : لقد تقطع وصلٌ بينكم.

٣ـ ظرف منصوب في محل رفع، حملاً على أكثر أحوال الظروف؛ إذ تستعمل ظرفًا منصوبًا في موضع رفع .

٤ـ الرفع على أن (بينكم) اسم بمعنى الوصل، وهو فاعل ، أي : تقطع وصلكم وتشرد حملكم. ويمكن توزيع النص على ما يأتي :

المعنى المعجمي		توجيه دلالة الحركة
١ـ الاحتواء	⟸	النصب على الظرفية .

٢ـ التبعية (النعت) ⟸ النصب على الاتباع .

٣ـ الاحتواء ⟸ النصب في محل رفع .

٤ـ الوصل ⟸ الرفع على الفاعلية .

من هنا ، نجد أنّ المعنى المركزي (المعجمي) له أثر واضح، ومميّز في توجيه العلامة الإعرابية، وتفسيرها . وقد ذكر ذلك العلماء ، كما رأينا ، ولكنّهم لم يخرجوا – في توجيههم – عن نظرية العامل .

ثانياً: المعنى الحالي (المتحرّك) : ونعني به، المعنى الذي يحصل بالقرائن الحالية، وبخاصة قرينة المقام، بكلِّ ما تحتويه من عناصر. وفكرة المقام حفظها التراث العربي، وأسس عليها علوماً بارزة، لعلَّ البلاغة أبرزها. فقد قالوا (لكل مقام مقال)[٩٢]، ولعلَّ هذه العبارة تدلّ دلالة واضحة على انّ العلماء القدماء، قد أدركوا أنّ المعنى لا يحصل بالقرائن اللفظية فحسب، بل بما يدور حول النص، وهو كثير، وقد أُطلقَ عليه سياق الحال، أو السياق غير اللغوي، وقد تنبأ سيبويه به؛ إذ ورد لديه بعبارات عدة، منها: (ما يُرى من الحال)، أو (ما فيه من الحال)، يقصد بذلك سياق الحال، قال: ((وترك ذكر الفعل لما يُرى من الحال... استغناءً لما فيه من الحال))[٩٣].

وأُطلق عليه– أيضاً– سياق الموقف[٩٤]، وهو ما يتطلب مقالاً مخصوصاً، يتلاءم معه[٩٥]، فهو الذي يحدد الكلمة تحديداً دقيقاً، مهما تعددت معانيها، ويصرف ما يُدّعى من التباس، أو ابهام أو غموض في الدلالة بسبب هذه الظواهر[٩٦]، فـ ((الذي يعيّن قيمة الكلمة في كلّ الحالات.... إنما هو السياق، إذ إنَّ الكلمة توجد في كلّ مّرة تستعمل فيها في جوٍّ يحدد معناها تحديداً مؤقتاً. والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوّعة التي في وسعها أن تدّل عليها)) [٩٧].

ومن فوائد سياق الحال، أو المقام، ما يأتي[٩٨]:

١– الوقوف على المعنى.

٢– تحديد دلالة الكلمات.

٣– إفادة التخصيص.

٤– دفع توهم الحصر.

٥– ردّ المفهوم الخاطئ.

وغيرها من الأمور التي تتدخل في التوجيه النحوي والدلالي للجملة، وتحديد عناصر الكلام موقعاً، وترتيباً.

ولهذا المجال فضل في الردّ على مَن يكرر المقولة المشهورة : إنّ النحو صناعة، وإنّه يخلو من المضمون[٩٩]؛ لأنّه على الرغم مما اتسم به النحو من معيارية صارمة (التعليمية)، لكننا نجده أنّه قد شهد ارتباطاً وثيقاً بالمعنى على يد الخليل، وسيبويه، وابن جنّي، وعبد القاهر الجرجاني، ومجموعة من المفسرين، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالنحو العلمي، فهم لم ينظروا الى بنية النصّ اللغوي فحسب، وإنّما ربطوه بالعوامل الخارجية التي تحيط به، فقد أخذوا مادتهم على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه، وظروفه. وهو ما جعلهم يفطنوا الى أنّ الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وهذه الوظيفة، وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيهما من شخوص وأحداث[١٠٠].

ويُعدُّ الخليل من الروَّاد ((الذين اهتموا بعناصر سياق الموقف المتمثلة في المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى الى غير ذلك مما يرتبط بالمقام))[١٠١].

ومن أمثلة ذلك عند الخليل، وتلميذه سيبويه، ما يأتي[١٠٢]:

- علم المخاطب، وذلك في توجيه النصب، في قولك: انتهِ خيراً لك[١٠٣]، قال: ((نصبته، لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: (انتهِ)، أنّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمر حين قال له: انتهِ، فصار بدلاً من قوله: إئت خيراً لك، وادخل فيما هو خير لك))[١٠٤]. فنجد سياق الموقف يتمثل في علم المخاطب بغرض المتكلم، وموضوع الكلام. وتعليله ذلك بحذف الفعل لكثرة استعمالهم لهذا التركيب.

- إرادة المتكلم، وذلك في توجيه نصب (أهل) في نحو: (الحمد لله أهلَ الحمدِ)؛ إذ قال سيبويه: ((وزعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم تُرِد أن تحدّث الناس ولا مَنْ تخاطب بأمر جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعلنه ثناءً وتعظيماً))[١٠٥].

وهكذا فالخليل وسيبويه يُرسلان كلامهما في تفسير الظواهر النحوية اعتماداً على فحص التركيب بكلّ جوانبه، سواء كان هذا الجانب خاصاً بالمتكلم أو السامع أو النصّ.

وقد أفاد البلاغيون من ذلك في إرسائهم لمقولة (مقتضى الحال) التي ظهرت في مجال علم المعاني بشكل واضح وجلي. وقد فسّر التهانوي (الحال) في كلامهم قائلاً: ((والحال في إصلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي الى المتكلم على وجه الخصوص- أي الداعي الى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما هي مسمّاة بمقتضى الحال، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها... وعلى هذا النحو قولهم (علم المعاني علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال- أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير ذلك معلّلة بالأحوال))[١٠٦]. ولم يكن المفسرون بمنأى عن ذلك؛ إذ كان سياق الحال أو الموقف أو المقام حاضراً في توجيههم النص القرآني، ولعل مراعاة أسباب النزول في التوجيه الدلالي لديهم من أبرز ما يقال في ذلك. وكذا علماء الأصول الذين كانوا بارعين في مراعاة هذا الجانب. قال الإمام أبو حامد الغزالي: ((إنّ قصد الاستغراق يُعلم بعلم ضروري يحصل عن قرائن الأحوال ورموز وإشارات وحركات من المتكلم وتغيّرات وجهة وأمور معلومة من عادته ومقاصده... كالقرائن التي يُعلم بها خجل الخَجِل، ووجل الوجل، وجبن الجبان، وكما يُعلم قصد المتكلم إذا قال السلام عليكم، أنه يريد التحية أو الاستهزاء واللهو. ومن جهة القرائن فعل المتكلم))[١٠٧].

ثم بيّن أنّ حركة المتكلم، وأخلاقه، وأفعاله، وتغيّر لونه، وتقطيب وجهه، ليست تابعة للفظ الذي يُرسله هذا المتكلم ، وإنّما هي أدلّـة مستقلّـة على الحال ومقتضـاه [١٠٨].

أما المحدثون فقد كان عندهم سياق الحال شيئاً ضرورياً في تفسير الظواهر اللغوية، ولعل (فيرث) سيّد هؤلاء في سياق الحال، الذي أطلق عليه سياق الموقف، وهو ما يعادل (المقام) في الدرس اللغوي العربي. وقد اتبع المحدثون ما جاء به (فيرث)، أمثال: الدكتور تمام حسان، والدكتور كمال بشر، والدكتور محمود سعران في تآليفهم.

وبعد هذا الاستعراض لأثر المعنى الحالي أو المقامي، في بناء الجملة، وتوجيهها بحسب قصيدة المتكلم، أو المخاطب، أو غيرهما. نأتي الى ما ابتنى عليه البحث وهو أنّ المعنى المقامي يكون عاملاً نحوياً، بالتضافر مع القرائن الآخر.

وهذا جلي في المواضيع الآتية:

١- التحذير ولإغراء.

٢- التعجب.

٣- المدح والذم.

أولاً: التحذير والإغراء

عُرِّف هذا الأسلوب: على أنّه تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه، في التحذير، والتنبيه على أمر محمود ليفعله، في الأغراء. ويكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً،على شرط ذكر لفظ (إيّا) مع المحذّر منه، أو بتكرير اللفظ، أو عطفه. وهذا ما ينطبق على الأغراء- أيضاً- لكن مع عدم وجود (إيّا) فهي خاصة بالتحذير. كقولنا (إيّاك والأسدَ) و (نفسك نفسَك)، (ورأسَكَ والسيفَ) في التحذير. و (المروءةَ والنجدةَ) في الإغراء. بتقدير: إلزم[١٠٩]

كقول الشاعر، في الإغراء[١١٠]:

أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخاً له كساعٍ الى الهيجا بغير سلاحِ

ومناط الأمر هنا هو القول: منصوب بفعل محذوف، لا يجوز إظهاره، ففي هذا الكلام نظر؛ لأنّ الفعل الذي يجب حذفه، أو لا يجوز إظهاره، غير موجود، ومن ثَمَّ كيف يؤثر في التركيب مع غيابه ، وبخاصة مرتين في قولنا: (إيّاكَ والأَسدَ).

لذلك نقول: إنّ هذا التقدير غير صائب، والأصح هو أن يكون مقام التحذير، أو الإغراء هو العامل في ذلك ، وهو حاضر غير مقدّر، ولا يحتاج الى تأويل، بينما الأوّل (تقدير الفعل) يحتاج الى تأويل، وفي منطق النحويين عدم التقدير أولى من التقدير. وقد أشار سيبويه إلى ذلك إشارة ذكية لم ينتبه إليها النحويون من بعده، ولم يفيدوا منها ليطوّروها الى ما يتناسب ومقام التركيب. ففي قولنا: (الأسدَ الأسدَ) و (الجدارَ الجدارَ) قال سيبويه: ((وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوّف المائل، أو يقرب الأسد.... وإن شاء أظهر هذه الأشياء ما أضمر من الفعل))[١١١] ففي تكرار لفظة الأسد أو الجدار، دلَّ الحال على السرعة في التنبيه، ولو تمثلنا المشهد لرأينا أنَّ المحذَّر يقوم بحركات مصاحبة لهذا التكرار، كارتفاع الصوت، والدهشة، والإشارة باليد، وغير ذلك من الأحوال التي يتطلبها الموقف، وهو مقام التحذير؛ لذلك نجد أنّ عدم التكرار يخفف من وطئة هذه الحال، فيكتفي المحذِّر بذكر المفعول من دون هذه المصاحبات المقامية المذكورة آنفاً. وبه يجوز أن نحذف الفعل أو نذكره؛ لأنّه ليس كالمقام الأوّل، الذي يتطلب ما ذكرناه، فضلاً عن أنَّ التكرار، أو القول بـ (إيّا) قد قام مقام الفعل؛ وذلك لأنَّ التكرار يُفهِم مقام التحذير، فإذا ذكرتها مفردة، وقلت: (الأسدَ) أو (الجدارَ)، لم تدلّ على معنى الفعل؛ ولذلك يحسن إظهار الفعل، فنقول: (احذر الأسدَ)[١١٢].

ويمكن أن نستنتج – أيضاً– من إجازته لإضمار الفعل، وإظهاره، هَهُنا، أنّه يُراعي في التركيبين اختلاف سياق الموقف من حال الى حال[١١٣]، وكذلك قوله في (إيّاك) الآتي: ((وذلك قولك إذا كنت تُحذّر: إيّاك. كأنَّك قلت: إيّاك نَحِّ، وإيّاك باعد، وإيّاك اتقِ))[١١٤] ففي قوله (إذا كنت تحذر) إشارة واضحة الى أنَّ الدلالة المقامية هي الحاكمة في النصب، وما يقدّر من فعل هو على سبيل الافتراض، لا غير ليفسر مقام التحذير فحسب، ولم يُرِد أن يكون الفعل هو الذي قام بالتعدي الى المنصوب بالتحذير، كما ذهب الى ذلك بسبب من نظرية العامل.

والدليل على ذلك قوله – أيضاً– (كأنّه قال) التي تمثل المستوى القبلي عنده، وهي من مجموعة (تمثيل ولم يُتكلم به) التي يعتمدها سيبويه – افتراضياً– في تفسير الظواهر النحوية، وهي تقترب كثيراً من البنية العميقة عند تشومسكي[١١٥].

و((يُبيِّن هذا التصوّر في تكوين الجمل نزوع سيبوسه الى بناء مستوى تجريدي في فهم الجملة يكون من الناحية اللغوية قبلياً عن إنشاء الكلام وتتخذ فيه الجملة نمطاً مثاليّاً لها وقد يظهر هذا النمط عند الاستعمال وقد لا يظهر))[١١٦]، فالتقدير الذي استعمله سيبويه في قوله (كأنّه قال) يثبت أنّ سيبويه يضع مستوىً افتراضياً قبلياً يصوغ فيه تركيباً غير مستعمل، بل يفترض وجوده، ويكون هذا الوجود معبِّراً عن مرحلة قبليّة من الناحية اللغوية (الذي هو الأصل)، ويكون التركيب – موضع الدراسة– فرعاً عنه؛ لخضوعه لما يطرأ عليه من تحويلات[١١٧].

وقد فَهِم النحويون – بعد سيبويه– من ذلك أنَّ الفعل هو الناصب في أسلوب التحذير والإغراء، ولم يفهموا أنّه افتراض لا يبنى عليه حكم؛ لذلك لم يُصرِّح سيبويه بالقول أنه منصوب بفعل محذوف وجوباً، بل صدّر قوله، بمقتضيات الحال المفهومة من قوله: (إذا كنت تحذر)، أو (وهو يحذّره) الذي يظهر في تعليقه على قولهم: (رأسَك والحائطَ) قال: ((وهو يحذّره، كأنّه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ، وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء، حين ثَنَّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَونَ من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأوّل بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إيّاك، ولم يكن مثل إيّاك لو أفردته؛ لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرةَ إيّاك. فلو قلت: نفسَك، أو رأسَك، أو الجدارَ، كان إظهار الفعل جائزاً،نحو قولك: اتقِ رأسَك، وأحفظ نفسَك، واتقِ الجدارَ. فلمّا ثنّيت صار بمنزلة إيّاك، وإيّاك بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحو: الحذرَ الحذرَ))[١١٨]. ثُمَّ أردف قائلاً ((فلم يجز إظهار الفعل وقَبُحَ ، كما كان ذلك محالاً))[١١٩].

ولو نظرنا الى قول سيبويه – السابق– (وهو يحذّره)، و (ثنّوا) و (استغناء بما يَرَوْن من الحال). لم نجد أنّه يقول بإضمار الفعل وجوباً، بل قال (قَبُحَ) و (محالاً)؛ لأنّه يرى الحال (مقام التحذير) يتطلب (التثنية) و (الاستغناء) وغيرهما من المصاحبات، وكلّها دلائل على حركة النصب في التحذير، والدليل أنّه حينما يخرج المتكلم عن التحذير ولا يثنّي، أو لا يأتي بايّاك، يقول عن ذلك بإظهار الفعل، جوازاً. ولم يقل ذلك عن الوجوب.

وفي هذا دليل على أنّ المعنى الحالي الدلالي، هو العامل الحقيقي في حركة النصب في أسلوب التحذير. وليس بتقدير فعلٍ محذوفٍ وجوباً وينساق ذلك الحكم على الإغراء لاشتراكه معه في المسار النحوي للعلاقة الإعرابية من جهة التقدير.

وما كان من سيبويه لم يُفد منه المفسرون، فقد اتبعوا سبيل النحويين، في التقدير، وشاهد ذلك ما ما ورد من توجيه لقوله تعالى: { ناقةَ اللهِ وسقياها } [الشمس:١٣]؛ إذ قالوا: إنّه منصوب على التحذير بفعل محذوف. ولكنهم

ألمحوا الى المقام، فقالوا: ((والمراد: حالة تُعرفُ من المقام فأنّ مادة سقيا تُؤذن بأنّ المراد التحذير من أن يُسقوا إبلهم من الماء الذي في يوم نوبتها. والتكذيب المعقب به تحذيره إيّاهم بقوله { ناقة الله }، تكذيب ثانٍ وهو تكذيبهم بما اقتضاه التحذير من الوعيد))[١٢٠].

وقد صرّحوا بأنّ المقام – كما هو مذكور– مقام تحذير، ولكنّهم عادوا الى تقدير الفعل الواجب الحذف، وهو – كما قلنا– مردود بما ذكره سيبويه من تحليل يُنبئ بأنّه لاحظ الموقف (المقام) ومسؤوليته عن حركة النصب في التحذير.

لذلك نقول: أنّ المعنى الدلالي الحالي المتحرك (المقام) هو عامل من العوامل النحوية التي تؤسس لنا تنوّعاً إعرابيا بحسب القصد والإرادة.

ثانياً : التعجب

التعجب ((انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمرٍ خفي سببُه، ... هذا معناه اللغوي أما معناه الاصطلاحي فهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المعجب منه عن أمثاله أو قلّ نظيره فيها... وهذه العبارة تدلّ على أنّ الحامل على التعجب أحد أمرين، الأول انفراد المتعجب منه بالوصف، والثاني أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون))[١٢١]. وهو، في النحو، تركيب له صيغتان قياسيّتان، (ما أفعله) و (أفعل به)[١٢٢] كقوله تعالى: { فما أصبرهم على النار} [البقرة: ١٧٥]. وفي البلاغة، هو أسلوب تصنعه أساليب أُخر على نحو المجاز، تؤدي مؤداه، وذلك بخروجها عن معناها الحقيقي إليه مجازاً، كالاستفهام – مثلاً– كقوله تعالى: {مالي لا أرى الهُدهد؟} [النحل:٢٠]، وقوله تعالى: {ما لهذا الرسولِ يأكل الطعام ويمشي في الأسواق} [الفرقان:٧]، وغيرهما من الأمثلة التي تدلّ عليه. وهو كثير تعجُّ به كتب علم المعاني[١٢٣]. والحديث – هنا – عن العلاقة الإعرابية التي تتكون بفعل مقام التعجب الذي يتحكم بتوجيه التراكيب النحوية، فيحولها من معناها الوظيفي الى معناها الدلالي. وذلك بحسب المقام؛ لأنّ مقام التعجب إنما يكون من شيء بلغ في قصده الغاية المطلوبة، وارتفع به صاحبه عمّن سواه[١٢٤]. قال سيبويه: ((وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفعل به رجلاً)... ؛ لأنّك تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه، كما إنّك إذا قلت: ما أفعله، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في (أفعِلْ به) و (ما أفعله) واحد))[١٢٥]؛ لذلك نجد قولَ مَن ذهب الى أنّ هذه التراكيب جامدة، فيه كثير من الوهم والتجنّي[١٢٦]؛ لأنّ منها ما ينزاح أسلوبيا، فيتحوّل، بفعل المقام، الى دلالة متحركة نحو المقصود. فالمتكلم ينظم كلامه ((بكيفية خاصة، وعلى منوال معين ترتبط فيه الكلمات بعلاقات نحوية معينة, كي يتسنى له، أن يعبّر عن غرضه، ويمكّن سامعه من فهمه))[١٢٧]. وأمثلة ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: {كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم } [البقرة:٢٨]، وقولنا: (ما رأيتُ كاليومِ رجلا) و (أيّ رجل هو؟) و (قاتله الله من شاعر)[١٢٨]، وغيرها من التراكيب التي تنزاح الى دلالة متحركة تفيد التعجب، وإن كان ظاهرها غير ذلك، فهي لا تدلّ على التعجب تركيباً بل دلالةً.

ومن هذه التراكيب – أيضاً – ((ما حوّل من الأفعال الى (فَعُل) بضم العين سواء كان مضموم العين أصلاً كظرُف ولؤُم أو محولاً من ثلاثي مفتوح العين أو مكسورة نحو فقُهَ وقَضُوَ وعدُلَ بشرط تضمينه معنى التعجب. فتقول: (قَضُوَ محمد) أي ما أقضاه، و (عَدُلَ خالدٌ) أي ما أعدله و (ظَرُفَ سعيد) أي ما أظرفه))[١٢٩].

وقد عدّها النحويون أنها تفيد معنى التعجب؛ لأنها تدلّ على الطبائع والسجايا، ويتحول معها الفعل الى أن يُصبح سجيّة في صاحبه، فإذا قلنا: (فَقِهَ محمدٌ المسألةَ)، بكسر قاف كلمة فقه، يعني فهمها، وإذا قلنا: (فَقُهَ محمد)، بضم القاف، أي صار فقيهاً، بمعنى أنّه لكثرة ممارسته الفقه أصبحت هذه السمة. سجيّة له. فتعجّبَ منها[١٣٠].

وهذا ما عليه النحويون، قدماء ومحدثين، وأمثلته كثيرة. منها الشاهد القرآني: {كبُرت كلمةً تخرجُ من أفواههم } [الكهف:٥] . و{كبُر مقتاً عند الله} [الصف:٣] . وفي الآيتين، حسب النحاة أنّ التعجب فيها متأتٍ من الفعلين كبُرت، وكبُر فيهما، وأحسب أنّ التحوّل في الحركة الإعرابية من الرفع[*] على الفاعلية، الى النصب على التمييز، هو الذي أفاد التعجب، وليس صيغة (فَعُل)؛ لأننا لو أبدلنا حركة النصب الى الرفع في لفظتي، كلمة، ومقتاً، في الآيتين لكانتا فاعلين؛ لأنهما مسندين الى فعليهما، ولكن إرادة التعجب حوّلت هذا التركيب الى أسلوب التعجب بدلالة النصب، وهذا بفعل مقام التعجب، الذي حوّل الموقعية للفظين من حركة الفاعلية الى حركة التمييز؛ لذا كان الرفع يدلّ على التركيب الاسنادي، بينما النصب يدلّ على أسلوب التعجب مجازاً. من ذلك نقول: إنّ مقام التعجب هو الذي أثّر في هذا المجال، وحوّله من دلالته الوظيفية الى دلالة مقاميّة، تحركت بفعل هذا المقام. قال أبو حيّان: ((والظاهر انتصاب {مقتاً} على التمييز، وفاعل {كبُر}؛ {أن تقولوا}، وهو من التمييز المنقول من الفاعل،... ومثله كبرت كلمة، أي ما أكبرها حكمة،...وقيل هو من أبنية التعجب، أي ما أكبره مقتاً ... ومعنى التعجب: تعظيم الأمر في قلوب السامعين، لأنّ التعجب لا يكون إلاّ من شيء خارج نظرائه وأشكاله.))[١٣١].

فلو قيل في غير القرآن: (ما أكبر هذه الكلمة)، فإنّك تصفها بالكبر الآن، أي في الوقت الحاضر فإذا قلت (كبُرت كلمةً) كان معناها أنّ هذه الكلمة قيلت فبلغت من الكبر مقاماً عظيماً يُتَعجب منها، أي: إنّ هذه الكلمة التي خرجت من أفواههم ثمَّ انتشرت فأضلَّت خلقاً كثيراً صارت مدعاةً للتعجب من بلوغها، وانتشارها الكبيرين[١٣٢].

والذي أحدث الفرق بين التركيبين، هو مقام التعجب – كما أسلفنا– ؛ لأنه حوّل التركيب الأوّل في الزمن الحالي (الحاضر) الى زمن مطلق؛ لأنها – دائماً– في مقام التعجب لكلِّ مَنْ يسمعها؛ ولأنّها كلمة الشرك، فهي مذمومة ومرفوضة عند كلِّ مسلم موِّحد، فمَنْ قالها أراد الشرك؛ إذ جعل لله ولداً، لذلك خاطبهم الله تعالى بقوله:

{ويُنذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً مالهم به من علم ولا لآبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم}. والذي يردف ذلك أنّ صيغة (فَعُل) تفيد التعجب على وجه الاستمرار والثبات[١٣٣].

من هنا نستنتج أنّ حركة النصب في الكلمة أعلاه، هو بفعل المعنى الدلالي (المقام) أعني مقام التعجب. وفي هذا من الدلائل ما يدفع التوهم من أنّ القول: (إنّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي والدلالي) فيه شيء من الغرابة .

ثالثاً : المدح والذم

هما أسلوبان من أساليب العربية، وُضع لهما ألفاظ خاصة، أشهرها نعم، وبئس، وحبّذا ولا حبّذا، وغيرها من الأفعال التي توحي بذلك وتشكّل من عناصر التركيب إفادة المدح أو الذم. ولهذه الأفعال مخصوص بالمدح أو الذم يُذكر بعد فاعلهما.

وربّما ساقوا أفعالاً أُخَر للدلالة على المدح والذم، وذلك بكلّ فعل ثلاثي صالح للتعجب منه. فإنّه يجوز استعماله على (فَعُلَ) – بضم العين– إما بالأصل نحو (ظرُفَ و شَرُفَ) أو بإخضاع الفعل الى وزن (فَعُلَ) بالتحويل

نحو: (ضَرُبَ وفَهُمَ) الذي يفيد بهذا الوزن المدح، فنقول في المدح: (فَهُمَ الرجلُ زيدٌ)، وفي الذم (خَبُثَ الرجلُ زيدٌ)[١٣٤].

وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم، وكلام العرب، شعراً ونثراً، بشكل مستفيض، وهو يتوزع – دلالياً– الى متكلم، وسامع، وتركيب، بلحاظ مقامي المدح أو الذم، مما يجعله يختلف عن التراكيب النمطية (التقليدية) في العربية؛ لأنّه يحتاج الى مخصوص بالمدح أو الذم، والى استجابة المتكلم لذلك، وانفعاله مع الحدث، وإلى نصٍّ يعبّر عنه.

وقد فسّر النحويون بعض مظاهر العلامة العربية بهذين الأسلوبين اعتماداً على مقام المدح أو مقام الذم، بتقدير أفعالٍ تتناسب مع هذا المقام، بلفظي أمدح أو أذمّ؛ لأنّهم – بحسب نظرية العامل– يصنعون لكلِّ علامة إعرابية ما يتناسب مع العامل الذي يفسّرها.

وقد تجلّى ذلك في ظاهرة القطع التي تقع في مجال التابع والمتبوع، ووظيفتها أن تصرفه عن تبعيته في الإعراب[١٣٥]. وأكثر ما تقع هذه الظاهرة بين النعت والمنعوت، وهي مشروطة ((بألا يكون النعت للتأكيد، نحو: أمسِ الدابرُ، و {نفخة واحدة } [الحاقة: ١٣]، لأنّه يكون قطعاً للشيء عمّا هو متصل به معنى، لأنّ الموصوف في مثل ذلك، نصّ في معنى الصفة دالّ عليه ... والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنّه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليُبيّنه ويُميّزه، ولا قطع مع الحاجة))[١٣٦]. وهذه تتعلّق تعلّقاً مباشراً بحال المقصود بها، لذلك تتغيّر العلاقة الإعرابية تبعاً لهذه الحال؛ فتكون مؤشراً الى بيان حاله.

ولمّا كان الحال كذلك، يمكن القول: إنّ العلامة الإعرابية هي نتاج مقام المدح، أو مقام الذم، وهذا ما بيّن المقولة التي انبنى عليه البحث من أنّ الإعراب ليس فرع المعنى الوظيفي فحسب، بل فرع المعنى الدلالي أيضاً. وفي مقولات الخليل الواردة في كتاب سيبويه، ما يوحي بذلك، ففي معرض الحديث عمّا انتصب على (التعظيم والمدح) في نحو (الحمدُ لله أهلَ الحمدِ)[١٣٧]، قال سيبويه: ((زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم تُرِد أن تُخبر الناس ولا مَنْ تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً))[١٣٨].

فالمسألة – إذاً– مرهونة بالمقام؛ لأنّك لم تُرِد أن تُخبر الناس عن أمرٍ جهلوه، وإنّما هم يعلمون ما تعلم، ولكنّ المسألةَ هي الثناء والتعظيم أي: المدح.

ولعلّ في كلامه من قوله، ما انتصب على (التعظيم والمدح)، وكذلك (فجعلته ثناء وتعظيم)، دليلاً على أنّه يلمح الى أنّ مقام التعظيم والمدح، هو المسؤول عن حركة النصب في التركيب المذكور، فتكون فيه العلامة الإعرابية فرعاً للمعنى المقامي، ولو كانت فرعاً للمعنى الوظيفي فحسب، لقُلنا: (الحمدُ للهِ أهلِ الحمدِ) على الصفة؛ لأنّها تمثّل الحركة الوظيفية في السياق.

لذلك صرّح سيبويه قائلاً: ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأوّل، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ هو، والحمدُ للهِ أهلَ الحمد، والمُلكُ للهِ أهلَ الحمدِ))[١٣٩]. فعبارة: (وإن شئت جعلته صفة تجري على الأوّل) تمثّل المنحى الوظيفي، فيكون لفظا (الحميد) و (أهل) في نصِّ سيبويه مجرورين لأنّهما صفة لما قبلهما، وعبارة: (إن شئت قطعته) تمثّل المنحى الدلالي (المقام) فيكون لفظا ٠الحميد) و (أهل) منصوبين على التعظيم والمدح.

وقال – أيضاً– في معرض الذم ((هذا باب يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، يقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، ولم يُرِد أن يكرره، ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنّه شتمه بذلك))[١٤٠]. لذلك يوجه قراءة النصب في قوله تعالى: {وامرأتُه حمّالةَ الحطب} [المسد:٤] على الذم بقوله ((وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً ((وامرأته حمالة الحطب)) لم يجعل الحمّالة خبراً للمرأة، ولكنّه كأنه يقول: أذكر حمالة الحطب، شتماً لها، وإن كان فعل لا يستعمل إظهاره))[١٤١].

من هنا يتبّين أنّ استعمال هذه الظاهرة – أعني القطع– سببه ((أداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع الى النعت المقطوع، ويُثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، وذلك لأنّ الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبّهت الذهن وحركته الى شيءٍ غيرِ معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق يثير انتباهك ويدعوك الى التعرّف على سبب وضعه، فهذا التعبير يُراد به لفت النظر وإثارة الانتباه الى الصفة المقطوعة، وهو يدلّ على أنّ اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حداً يثير الانتباه))[١٤٢]، أي: انتباه المخاطب لإيقاضه وتحريكه وزيادةٍ في رغبته ((قال أبو علي: إذا ذكرت صفات الممدوح وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتنان ... الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه الى الجدّ في الإصغاء، فإنّ تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن المسلوك تنبيء عن اهتمام جديد شأنه من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب))[١٤٣].

وبسبب هذا الاهتمام، وتلك الرغبة، صار ((المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب فإنّ المقصود أكمل، لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوّع وتتفنّن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً))[١٤٤]. والمقصود بالاتحاد – هنا– هو أن يبنى الكلام على اتفاق الحركة بالإتباع.

ومن أمثلة ذلك قول الشاعرِة الخِرنق[١٤٥] :

لا يبعُدَنْ قومي الذين هُمُ سمُّ العداةِ وآفــةُ الجزرِ

النازلينَ بكلِّ معتــــركٍ والطيبينَ معاقــدَ الأزرِ

فعلى الإتباع يُرفع لفظا (النازلين) و (الطيبين)، وهما – حينئذٍ صفتان، ومن ثمَّ يعني الرفع فيهما أن يتبع آخر الكلام أوّله[١٤٦]. ((والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح والذم، فيرفعُون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأوّل الكلام))[١٤٧].

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: {والمؤمنون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضرّاء} [البقرة: ١٧٧] ؛ إذ ورد لفظ (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح. قال ابن عاشور: ((ونصب (الصابرين) وهو معطوف على مرفوعات نصبٌ على الاختصاص على ما هو المتعارف في كلام العرب في عطف النعت من تخيير المتكلم بين الإتباع في الإعراب للمعطوف عليه وبين القطع قاله الرضي، والقطع يكون بنصب ما حقّه أن يكون مرفوعاً أو مجروراً وبرفع ما هو بعكسه ليظهر قصد المتكلم القطع حين يختلف الإعراب؛ إذ لا يعرف أنّ المتكلم قصد القطع إلا بمخالفة الإعراب، فأما النصب فبتقدير فعل مدح أو ذم بحسب المقام، والأظهر تقدير فعل أخصّ لأنّه يفيد المدح بين الممدوحين والذم بين المذمومين))[١٤٨].

وجعل لهذا النصب فائدتين[١٤٩]:

١- فائدة عامة في كلّ قطع من النعوت، فقد نقل عن أبي علي الفارسي أنّه إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف إعرابُها ولا تُجعَل كلّها جارية على موصوفها... لأنّ الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنّه أنواع من الكلام وضروب من البيان.

٢- فائدة خاصة بنصب (الصابرين) بتقدير أخصّ أو امدح تنبيهاً على حقيقة الصابرين، ومزية صفتهم التي هي الصبر لفضله على سائر الأعمال.

ويعني ذلك ((أنّه في حالة النصب خاصة يختفي قصد التوضيح أو التخصيص من النعت وغيره، ويُصبح المقصود هو المدح أو الذم فقط بحيث يكون هذا النصب دالاً عليه ومشيراً إليه))[١٥٠].

هذه هي أبرز المجالات التي ارتأى الباحث أن تكون شواهد لما ادعاه في استهلال بحثه من تضافر المعنى وتماسكه مع العناصر النحوية، الذي يمثل جدليّة يكون فيها المعنى عاملاً نحوياً؛ ليتمم المقولة المشهورة التي مفادها: أنَّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي فتكون: الإعراب فرع المعنى الوظيفي والدلالي. ... والحمدُ لله ...

الهوامش

(١) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية : ٧٠ .

(٢) ينظر: النحو والدلالة، حماسة : ٩ ، ١٠ .

(٣) ينظر: التحليل النحوي عند ابن هشام : ١٥٥ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه : ١ / ٢٥ ، ٢٦ ، والتفكير الدلالي في البحث البلاغي العربي : ٨ ، والدلالة ونظرية النحو العربي : ١٢٨ .

(٥) الديوان : ٣٩ .

(٦) كتاب سيبويه: ١ / ٧٩ ، وينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٧، ومغني اللبيب: ٢/ ٦٦١ .

(٧) كتاب سيبويه: ١ / ٧٦ .

(٨) ينظر: المفصّل: ٤٩ .

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٢ .

(١٠) المفصّل : ٤٩ – ٥٠ .

(١١) اللباب : ١ / ١٥٦ .

(١٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٣١٧ .

(١٣) الديوان :

(١٤) ينظر: معاني القرآن للفرّاء : ٣ / ٢٨١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٤ / ٣٥٨ – ٣٥٩

(١٥) ينظر: المتبع في شرح اللمع : ١ / ٢٦٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤٣٦ – ٤٣٧ .

(١٦) ينظر: اللباب : ١ / ١٧٠ ، والمتبع في شرح اللمع : ١ / ٢٦٥ .

(١٧) الخصائص : ١ / ٢٨٠ .

(١٨) نفسه : ١ / ٢٨٠ .

(١٩) الخصائص : ١ / ٢٨٤ – ٢٨٥ .

(٢٠) معنى واجب : ماضٍ . ينظر: البحر المحيط : ٦ / ٤٦٨ .

(٢١) كتاب سيبويه : ٣ / ٤٠ .

(٢٢) البحر المحيط : ٦ / ٤٦٨ .

(٢٣) ديوان جميل بثينة : ٣٣ ، والقواء : القفر، والسملق : الأرض المستوية، أو الجرداء التي لا شجر فيها، ينظر: لسان العرب : (قوا) ١٩٧/٣، (سملق) ٢ / ٢٠٧ .

(٢٤) كتاب سيبويه: ٣ / ٣٧ .

(٢٥) الكشاف : ٣ / ١٦٤ ، وينظر: معاني القرآن للفرّاء : ٢ / ٢٢٩، ٢٣٠ ومعاني القرآن واعرابه : ٣ / ٤٣٦ ، ومعاني القرآن للنحاس : ٢ / ٧٦٧ .

(٢٦) ينظر: شرح قطر الندى : ٩٤ ، وشرح ابن عقيل : ٤ / ١٠٦ .

(٢٧) المحرر الوجيز : ٤ / ١٣١ .

(٢٨) ينظر: أقسام الكلام العربي : د. فاضل الساقي : ١٨٦ .

(٢٩) ينظر: الموقعية في النحو العربي : ١٢ .

(٣٠) دلائل الاعجاز : ٦٠ .

(٣١) ينظر: الموقعية في النحو العربي : ٩١ ، والعلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٤ .

(٣٢) ينظر: دلائل الاعجاز: ٨٣ وما بعدها ، والبلاغة والتطبيق : ١٤٥ .

(٣٣) ينظر: معاني النحو : ٢ / ٧٦ .

(٣٤) المثل السائر: ٢ / ١٧٢ .

(٣٥) شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد : ١٣ / ١٠ .

(٣٦) ينظر: عوارض بناء التركيب، حسين كريم جياد : ٧٨ .

(٣٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩٧ .

(٣٨) ينظر: عوارض بناء التركيب : ٣٥ .

(٣٩) الخلاصة النحوية : ٨٣ .

(٤٠) ينظر: النحو والدلالة : ٦٤ – ٦٥ .

(٤١) مفاتيح اللسنية : جورج مونانا : ١٢٤ – ١٢٥ .

(٤٢) جدلية السياق والدلالة : ٤٢ .

(٤٣) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها : ١٨٢ – ١٨٤ .

(٤٤) البصائر والذخائر : ١ / ٢٠٨ ، وينظر: دلالة الإعراب : ٢٦ .

(٤٥) ينظر: الشكل والدلالة ، دراسة نحوية للفظ والمعنى : ٦١ .

(٤٦) دلائل الإعجاز : ٤٢ .

(٤٧) المفصّل : ٣٠ .

(٤٨) إشارة إلى ما ورد لدى ابن مضاء القرطبي في كتابه الردّ على النحاة .

(٤٩) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي : ٦١ ، والتحليل النحوي عند ابن هشام : ١٠٨ .

(٥٠) يُنظر : أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : ١٣٢ وما بعدها .

(٥١) الإيضاح في علل النحو : ٦٩ .

(٥٢) دلائل الإعجاز : ٢٨ .

(٥٣) الخصائص : ٣ / ٢٥٨ .

(٥٤) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها : ١٨٢ – ١٨٤ .

(٥٥) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة : ٢٢٣ وما بعدها ، والشكل والدلالة : ٦٦ ، والمعنى وظلال المعنى : ٣٢٢ – ٣٤٨، وقد تبنّاه – تمام حسان – مع مجموعة من طلاّبه منهم : الدكتور فاضل الساقي، والدكتور محمد حماسة .

(٥٦) المعنى وظلال المعنى : ٦٤ .

(٥٧) ينظر: معنى الكلمة : ٦١ ، ومفهوم الجملة عند سيبويه : ١٩١ .

(٥٨) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة : ٧٧ .

(٥٩) الشكل والدلالة، دراسة نحوية: ٦٢ ، وينظر: الدلالة والنحو : ١١٦ .

(٦٠) الشكل والدلالة ، دراسة نحوية : ٦٢ .

(٦١) التحليل النحوي عند ابن هشام : ٤٩٠ .

(٦٢) ينظر: تفسير الرازي : ٣ / ١٨٣ – ١٨٤ .

(٦٣) البحر المحيط : ١٠ / ٣٧٣ .

(٦٤) النحو والدلالة: ١٤٣ ، غاية ما وصل إليه د. حماسة ، هو بيان الترابط بين الوظائف النحوية وعناصر الاختيار لمعاني المفردة، معجميًّا، وراح يستعرض ذلك لدى العلماء الغربيين ثم علماء العربية قدماء ، ومحدثين. ثمّ اتخذ من تقسيم سيبويه للكلام، بحسب الاستقامة وعدمها، مثالاً لتضافر المعنى النحوي الدلالي، ولم يتعرض هو ولا أحد غيره – بحسب علمي – لما عقدنا له البحث .

(٦٥) ينظر: مناهج البحث في اللغة : ٢٨٨، واللغة العربية، معناها ومبناها: ١٨٢– ١٨٤، والعلامة الاعرابية في الجملة : ٢٢٣ وما بعدها، والشكل والدلالة : ٦٦ ، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والدلالة الذي أقامه صاحبه

في ضوء هذه المسألة ، والنحو والدلالة : المبحث الثاني والثالث، والمعنى وظلال المعنى : الفصل السابع، وغيرهم ممن خاض في هذا المجال .

(٦٦) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ٣١٥ ، ٣١٦، والمعنى وظلال المعنى : ٣٦٧ .

(٦٧) المعنى وظلال المعنى : ٣٦٩ .

(٦٨) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها : ٣٢٣ .

(٦٩) ينظر: معاني القرآن ، للفرّاء : ٣ / ٢٢٤ ، ومعاني القرآن ، للأخفش : ٢ / ٧٢٥ ، واعراب القرآن ، للنحاس : ٣ / ٥٩٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٣٠ .

(٧٠) مسائل في إعراب القرآن ، مجلّة المورد : ١٥٦ ، وينظر: ثلاث رسائل في النحو : ٦٠ – ٦١ .

(٧١) مسائل في اعراب القرآن ، مجلة المورد : ١٥٦ ، وينظر: ثلاث رسائل في النحو : ٦٠ – ٦١ .

(٧٢) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١٧٥ .

(٧٣) دور الكلمة في اللغة : ٦٤ .

(٧٤) الدلالة والنحو : ١١٧ .

(٧٥) ينظر: معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي : ٦٢ .

(٧٦) شعر الراعي النميري : ١٥٠ .

(٧٧) الدلالة السياقية عند اللغويين : ١٤٠ .

(٧٨) اعتمد العلماء على علّة الحمل على المعنى لتفسير الظواهر النحوية بل اللغوية كافة، وذلك حينما لا حظوا أن عرى التركيب قد كُسِرت في الظاهر؛ لذا اعتمدوا المعنى لارجاع ذلك الظاهر إلى حضيرته الأوليّة .

(٧٩) الدلالة والنحو : ١١٧ .

(٨٠) كتاب سيبويه : ١ / ٢٦ .

(٨١) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي : ١٢٣ .

(٨٢) مدخل إلى الدلالة الحديثة : ٢٧ .

(٨٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٨٤) مدخل الى الدلالة الحديثة : ٢٧ .

(٨٥) ينظر: التبيان : ١ / ٣٣٦ ، واتحاف فضلاء البشر : ٢ / ٢٣٨ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٢٥٢ – ٢٥٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٢٢ ، والبحر المحيط : ٣ / ٢٦٣ .

(٨٦) قرأ بالنصب : نافع ، والكسائي، وحفص، وقرأ بالرفع: ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم . يُنظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد : ٢٦٣ .

(٨٧) ينظر: معاني القرآن ، الفرّاء : ١ / ٣٤٥ – ٣٤٦ .

(٨٨) مجاز القرآن : ١ / ٢٠٠ .

(٨٩) ينظر: معاني القرآن واعرابه : ٢ / ٣٠٠ ، ومعاني القرآن للنحاس : ٢ / ٨٣ .

(٩٠) ينظر: التبيان : ١ /٥٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٤٣ .

(٩١) الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه : ١٤٥ .

(٩٢) . يُنظر : الإيضاح في علوم البلاغة :٧، والتلخيص :٣٣، واللغة العربية، ومعناها ومبناها : ٣٣٧.

(٩٣) . يُنظر : كتاب سيبويه: ٢٧٢/١، والدلالة والتقعيد اللغوي، دراسة في فكر سيبويه: ٤٠٣.

(٩٤) . يُنظر : قرينة السياق، د.تمام حسان: ٣٧٥.

(٩٥) . يُنظر : الدلالة والتقعيد النحوي: ٣٦٥.

(٩٦) . يُنظر : الكلمة، دراسة لغوية معجمية، د.حلمي خليل: ٢٠٩.

(٩٧) . اللغة، فندرسي: ٢٣١.

(٩٨) . سياق الحال في الدرس الدلالي: ٣٠-٥٢.

(٩٩) . يُنظر : الأصول، دراسة أبستمولوجية: ٦٠ وما بعدها.

(١٠٠) . يُنظر : علم اللغة الاجتماعي، كمال بشر: ٦٦.

(١٠١) . الدلالة والتقعيد النحوي: ٣٦٩.

(١٠٢) . نفسه: ٣٧٠-٣٧١.

(١٠٣) . كتاب سيبويه: ٢٨٢/١.

(١٠٤) . نفسه: ٢٨٣/١-٢٨٤.

(١٠٥) . نفسه: ٦٥/٢.

(١٠٦) . كشاف اصطلاحات الفنون: ١٢٥/٢.

(١٠٧) . المستصفى من علم الأصول: ٤١/٢-٤٢.

(١٠٨) . م . ن : ٤٢/٢-٤٣.

(١٠٩) . يُنظر: أوضح المسلك الى ألفية ابن مالك: ٦٧-٧١.

(١١٠) . عدّة السالك الى تحقيق أوضح المسلك: ٧١.

(١١١) . كتاب سيبويه: ٢٥٣/١-٢٥٤.

(١١٢) . يُنظر: النكت: ٣٤٦/١.

(١١٣) . يُنظر: أثر السياق في بنى التركيب ودلالته: ١٣-١٤، والدلالة والتقعيد النحوي:٤٢٣.

(١١٤) . كتاب سيبويه:٢٧٣/١.

(١١٥) . يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبوسه: ٢٤٩.

(١١٦) . مفهوم الجملة: ٢٢٢.

(١١٧) . يُنظر: م .ن: ٢٤٩.

(١١٨) . كتاب سيبويه: ٢٧٥/١.

(١١٩) . م .ن: ٢٧٧/١.

(١٢٠) . التحرير والتنوير، ابن عاشور: ٢٨٥/١٦ ويُنظر: الكشاف: ٧٤٨/٤، وتفسير الرازي: ٥٢/١٧، والبحر المحيط:٤٩٠/١٠.

(١٢١). عدّة السالك الى تحقيق أوضح المسالك: ٢١٥/٣ ، ويُنظر: حاشية الصبّان: ١٦/٣، ٧١.

(١٢٢) . يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:: ٣٧٥.

(١٢٣) . يُنظر: البلاغة والتطبيق: ١٣٢.

(١٢٤) . يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي: ٣٥٣.

(١٢٥) . كتاب سيبويه: ٩٧/٤.

(١٢٦) . يُنظر المعنى وظلال المعنى: ٣٤٢.

(١٢٧) . م .ن : ٣١٧، ٣١٨.

(١٢٨) . يُنظر: معاني النحو: ٦٥١/٤.

(١٢٩) . معاني النحو: ٤/ ٦٥٩.

(١٣٠) . يُنظر: م . ن.

(*) قُرأت بالرفع – أيضاً – يُنظر: إتحاف فضلاء البشر:٣٦٣.

(١٣١) . البحر المحيط: ١٠/ ٢٦٦.

(١٣٢) . معاني النحو: ٦٦٢/٤.

(١٣٣) . يُنظر: م . ن.

(١٣٤) . يُنظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: ٢٣٢/٣ وما بعدها.

(١٣٥) . يُنظر: معجم الإعراب والإملاء:٣١٧.

(١٣٦) . شرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٢، ويُنظر: معاني النحو: ١٨٧/٣.

(١٣٧) . يُنظر: كتاب سيبويه: ٦٢/٢.

(١٣٨) . م . ن: ٦٥/٢.

(١٣٩) . م .ن.

(١٤٠) . م .ن: ٧٠/٢.

(١٤١) . كتاب سيبويه: ٧٠/٢. وقد قرأ عاصم بهذه القراءة. يُنظر: إتحاف فضلاء البشر: ٦٠٦.

(١٤٢) . معاني النحو: ١٨٧/٣.

(١٤٣) . تفسير أبي السعود: ٢٩/١، ٣٠.

(١٤٤) . معترك الأقران: ٣٥٤/١، ويُنظر: التفسير الكبير: ١٠٥/١.

(١٤٥) . يُنظر: هامش معاني القرآن للفرّاء: ١٠٥/١، والخزانة: ٣٠١/٢.

(١٤٦) . يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٠٥/١.

(١٤٧) . م . ن.

(١٤٨) . التحرير والتنوير: ١١٣/٢.

(١٤٩) . يُنظر: م .ن.

(١٥٠) . الشكل والدلالة: ٩٢.

المصادر والمراجع

١- اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، العلامة الشيخ شهاب الدين البنّاء (١١١٧هـ) ، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٢- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، يحيى أحمد ، عالم الفكر ، مج٢، ع٣، ١٩٨٩م .

٣- أثر السياق في بنى التركيب ودلالته – دراسة نصيّة من القرآن ، فتحي ثابت علم الدين ، رسالة دكتوراه ، كليّة الدراسات العربية والاسلامية – جامعة المينا ، ١٩٩٤م .

٤- أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه ، لطيف الزاملي ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كليّة الآداب ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٥- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، كريم حسين ناصح ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كليّة الآداب ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م .

٦- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ١٩٨٨م .

٧- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل الساقي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .

٨- الايضاح في علم النحو ، أبو القاسم الزجاجي (٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٩- الايضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) ، شرح وتعليق : محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، د.ت .

١٠- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، دار الطلائع، القاهرة ، ٢٠٠٤م ، د. ط .

١١- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي الغرناطي (٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

١٢- البصائر الذخائر ، أبو حيّان التوحيدي ، تحقيق : د. إبراهيم الكيلاني، مطبعة الإنشاء ، ١٩٦٤م .

١٣- التبيان في اعراب القرآن ، العكبري ، تحقيق : محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي ، وشركاؤه .

١٤- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ) ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٥- التحليل النحوي عند ابن هشام ، وائل عبد الأمير، أطروحة دكتوراه ، جامعة بابل ، كليّة التربية ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

١٦- تفسير أبي السعود المسمى (ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم) ، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١هـ) مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، الأزهر ، ودار احياء التراث العربي ، بيروت .

١٧- التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، طهران ، ط٢ ، د. ت .

١٨- التفكير الدلالي في البحث البلاغي العربي ، مكي محيي عيدان الكلابي ، أطروحة دكتراه ، الجامعة المستنصرية ، كليّة التربية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
١٩- التلخيص في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٣٢م .
٢٠- ثلاث رسائل في النحو ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا ، دار المعارف ، حمص ، ط١ .
٢١- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ) ، تحقيق : د. مصطفى جواد ، ود. جميل سعيد ، المجمع العلمي العراقي ، ١٣٥٧هـ - ١٩٥٦م .
٢٢- حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، تحقيق : محمد بن الجميل ، مكتبة الصفار ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
٢٣- الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ط٢ ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
٢٤- خزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٢٥- الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط٤ ، ١٩٩٠م .
٢٦- الخلاصة النحوية ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٢٧- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٢٨- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ، د. بتول قاسم ناصر ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢م .
٢٩- الدلالة السياقية عند اللغويين ، عواطف كنوش ، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كليّة الآداب ، ١٩٩٢م .
٣٠- الدلالة والتقعيد النحوي ، دراسة في فكر سيبويه ، د. محمد سالم صالح ، ط١ ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٨م .
٣١- الدلالة والنحو ، صلاح الدين صالح حسنين ، ط١ ، مكتبة الآداب ، د. ت .
٣٢- دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة : كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، ط١٢ ، د. ت .
٣٣- ديوان امرئ القيس ، تحقيق وشرح : حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .
٣٤- ديوان جميل بثينــة ، دار بيروت للطباعــة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٥- ديوان ذي الرمة ، تقديم حسن بسج ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠م .
٣٦- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، د. حسن خميس الملخ ، ط١ ، دار الشروق ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٦م .
٣٧- السبعة في القراءات ، أبو بكر احمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٣٨- سياق الحال في الدرس الدلالي – تحليل وتطبيق – ، للدكتور فريد عوض حيدر، مكتبة النهضة المصرية ، د.ت .
٣٩- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، د. ت .
٤٠- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، د . ت .
٤١- شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٨هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، ط٢ ، د.ت .
٤٢- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، د.ت .
٤٣- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٤٤- شرح نهج البلاغة ، عز الدين ابن أبي الحديد المعتزلي ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
٤٥- شعر الراعي النميري ، دراسة وتحقيق : د. نوري حمودي القيسي ، ود. هلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٤٦- الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى ، د. عبد السلام السيد حامد ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، د. ت .
٤٧- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٤٨- عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
٤٩- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، مصر، ٢٠٠١م .
٥٠- علم الدلالة – إطار جديد – ف . ر . بالمر ، ترجمة الدكتور صبري ابراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، ١٩٩٥م .
٥١- علم اللغة الاجتماعي ، للدكتور كمال بشر، دار الثقافة العربية، ١٩٩٤م .

٥٢- عوارض بناء التركيب في شعر الشيخ أحمد الوائلي ، رسالة ماجستير، حسين كريم جياد، جامعة بابل – كليّة التربية ، ٢٠١٣م .
٥٣- قرينة السياق ، الدكتور تمام حسان ، بحث قدّم في الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكليّة دار العلوم ، مطبعة عبير للكتاب، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
٥٤- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، د. ت .
٥٥- كشاف اصطلاحات الفنون ، الشيخ محمد علي التهانوني الحنفي، تحقيق : احمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
٥٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التآويل ، ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ، رتبة وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م .
٥٧- الكلمة دراسة لغوية معجمية ، الدكتور حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨م .
٥٨- لسان العرب المحيط ، ابن منظور الإفريقي المصري (٧١١هـ) ، قدّم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي ، إعداد وتصنيف : يوسف خياط، دار لسان العرب ، بيروت ، لبنـــان ، د. ت .
٥٩- اللباب في علل الإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م .
٦٠- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، الهيأة المصرية العامة للكتـــاب ، ١٩٧٣م .
٦١- المتبع في شرح اللمع ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : عبد الحميد حمد محمد، منشورات جامعة قار يونس ، جامعة بنغازي، ط١ ، ١٩٩٤م .
٦٢- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير ، قدمه وعلّق عليه : د. أحمد الحوفي ، ود. بدوي طبانة، نهضة مصر للطباعة ، د. ت .
٦٣- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) ، تحقيق : د. فؤاد سزكين ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
٦٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٦٥- مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٦٦- مسائل في إعراب القرآن ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، مجلة المورد ، بغداد ، مج٣ ، ع٣ ، ١٩٧٤م .
٦٧- المستصفى من علم الأصول ، الإمام أبو حامد الغزالي، المطبعة الأميرية، بولاق، ط١، ١٣٢٢هـ .

٦٨- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥ – ١٩٨٤م .
٦٩- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. يحيى فؤاد ، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
٧٠- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (٢٠٧هـ) ، تحقيق : احمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م .
٧١- معاني القرآن، سعد بن مسعدة الأخفش (٢١٠هـ) دراسة وتحقيق : د. عبد الأمير الورد ، عالم الكتب، بيروت، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٢م .
٧٢- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق ابراهيم الزجاج (٣١١هـ) شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبدة شبلي ، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٧٣- معاني النحو ، د. فاضل السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٣هـ – ٢٠٠٣م .
٧٤- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٧٥- معجم الإعراب والإملاء ، د. إميل بديع يعقوب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٦م .
٧٦- معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي، د. يحيى احمد ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت، مج٤ ، ع١٦ ، ١٩٨٤م .
٧٧- المعنى وظلال المعنى ، أنظمة الدلالة في العربية ، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الاسلامي ، ط٢ ، ٢٠٠٧م .
٧٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الانصاري (٧٦١هـ) ، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن حمد ، إشراف ومراجعة د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
٧٩- المفصل في صنعة الإعراب ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ضبطه وصححه ووضع حواشيه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
٨٠- مفهوم الجملة عند سيبويه ، الدكتور حسن عبد الغني جواد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
٨١- مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
٨٢- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الغريب ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٦م .
٨٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج يوسف بن سلمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٨٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .